BANQUE TUNISIENNE DE SOLIDARITÉ

البنـــك التـــونســـي للتـضـامن

BTS BANK

التـقـريـر السـنـوي
2022

الفهرس

	الصفحة
تقديم البنك	**3**
حوكمة البنك	**4**
توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع	**8**
الظرف العام	**9**
الجزء الأول: التمويل	**11**
الحصيلة الاجمالية	12
I- تمويل المشاريع الصغرى	12
II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	26
III- الصيرفة الاسلامية	32
IV- نشاط الاستغلال البنكي	33
الجزء الثاني: الإستخلاصات	**38**
I- إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى	39
II- إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة	44
الجزء الثالث: الأنشطة المساندة	**46**
I-التنظيم والنظام المعلوماتي	47
II-التهيئة و التجهيز	48
III-الإنتدابات والتكوين	48
IV-الإعلام والإشهار	50
V-الموازنة الإجتماعية	50
الجزء الرابع: القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022	**53**
الموازنة	54
التعهدات خارج الموازنة	55
قائمة النتائج	56
قائمة التدفقات النقدية	57
تحليل القوائم المالية لسنة 2022	58
الجزء الخامس: تقريرا مراقبي الحسابات	**65**
التقرير العام	66
التقرير الخاص	72
الجزء السادس: قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2022	**76**

تقديم البنك

تاريخ التأسيس:	**22 ديسمبر 1997**
رأس المال:	60 000 000 دينار
المقر الاجتماعي:	56 شارع محمد الخامس 1002 تونس البلفيدير
المساهمة العمومية في رأس المال:	%69,27
الغرض الاجتماعي:	بنك شامل بمفهوم القانون عدد 48 لسنة 2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية
عدد الفروع:	28 فرع تجاري
عدد الموظفين:	309
نشاط التمويل:	• تمويل المشاريع والمؤسسات الصغرى • نشاط الاستغلال البنكي • الصيرفة الإسلامية • تمويل جمعيات القروض الصغيرة
الهاتف:	71 844 040
الفاكس:	71 891 542
موقع الواب:	www.bts.com.tn
البريد الإلكتروني:	bts@bts.com.tn
السجل الوطني للمؤسسات:	0614662X
المعرف الجبائي:	614662 X A M 000

حوكمة البنك

مجلس الإدارة		
الصفة/الاسم واللقب	**الهيكل الممثل**	**المدة النيابية**
رئيسة مجلس الإدارة		
السيدة نجلاء بن عبد الله	وزارة المالية	2024-2022
أعضاء مجلس الإدارة		
السيد عماد التركي	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2023-2021
السيد عبد القادر الجمالي	وزارة التشغيل والتكوين المهني	2024-2022
السيدة إيمان الكوكي	وزارة المالية	2024-2022
السيد علية بالشيخ	وزارة الاقتصاد والتخطيط	2024-2022
السيد كمال الورفلّي	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	2023-2021
السيد رضا الخلفاوي	ممثل صغار المساهمين	2022-2020
السيد يوسف العيداني	رئيس لجنة المخاطر (مستقل)	2023-2021
السيد المولدي الزيان	رئيس لجنة التدقيق (مستقل)	2022-2020
مراقب الدولة		
السيد هاني الحاج فرج		
مراقبو الحسابات		
السيد ناجي الحاجي مكتب (CNW)		2024-2022
السيدة نادرة الجلاصي سمار مكتب (SNJ)		2024-2022

الإدارة العامة	
المدير العام	**المدير العام المساعد**
السيد خليفة السبوعي	السيد لطفي الوهيبي

اللجان والهياكل المنبثقة عن مجلس الإدارة:

طبقا للقوانين الجاري بها العمل وخاصة القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، ومنشور البنك المركزي عدد 05-2021 الصادر بتاريخ 19 اوت 2021 حول إطار الحوكمة بالبنوك والمؤسسات المالية تتولى هذه اللجان تدعيم نشاط مجلس الإدارة في مجال إتخاذ القرارات المتصلة بالتمويل والتصرف في المخاطر ومراقبة مختلف أوجه التصرف بالبنك، وتتكون من اللجان التالية:

لجنة التدقيق

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على وضع منظومة مراقبة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- التأكد من جودة وملاءمة نظام إنتاج المعلومات المالية وتناسق أنظمة قياس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة تطبيق المبادئ والممارسات المحاسبية للبنك،
- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها،
- مراجعة أهم تقارير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها إلى البنك المركزي التونسي،
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية،
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيره،
- اقتراح تسمية أو عزل مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

لجنة المخاطر

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته فيما يخص التصرف ومراقبة المخاطر والالتزام بالمعايير المعمول بها وذلك من خلال:

- وضع وتحيين استراتيجية التصرف في جميع المخاطر وحدودها العملياتية،
- المصادقة على نظام قيس ومراقبة المخاطر،
- مراقبة احترام الإدارة العامة لسياسة قبول المخاطر التي تمّ وضعها،

- تحليل ومراقبة تعرض البنك للمخاطر، ولا سيما مخاطر القروض والسوق والسيولة والتشغيلية،
- دراسة المخاطر الناتجة عن القرارات الاستراتيجية لمجلس الادارة،
- المصادقة على مخطط تواصل النشاط،
- تعيين المسؤول عن هيكل إدارة المخاطر

لجنة التعيينات و التأجير

تتمثل مهمتها في مساعدة المجلس بالخصوص في:

- وضع سياسة التعيين والتأجير،
- وضع سياسة تعويض المسيرين والإطارات العليا والإنتدابات،
- تصوّر ومتابعة سياسة تعيين أعضاء مجلس الادارة واللجان والادارة العامة وهياكل الرقابة،
- وضع منهجية تقييم عمل مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه،
- إدارة وضعيات تضارب المصالح.

الهيكل الدائم لمراقبة الامتثال

يتولى هذا الهيكل خاصة:

- ضمان تنفيذ البنك لالتزاماته القانونية واحترامه للممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية؛
- تشخيص وتحديد مخاطر عدم الامتثال وتقييم آثارها على نشاط البنك،
- رفع تقارير إلى مجلس الإدارة تتضمن مقترحات حول التدابير الكفيلة بالتحكم في مخاطر عدم الإمتثال ومعالجتها،
- تقديم المساعدة لفائدة مصالح البنك بما يضمن الإمتثال للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل والممارسات السليمة والمواثيق المهنية والأخلاقية.

لجنة تأجير رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

تتولى هذه اللجنة:

- إقتراح نظام تأجير المدير العام وتحديد العناصر المكونة له،
- اقتراح مقدار منحة الحضور المخولة لرئيس مجلس الإدارة.

اللجنة الداخلية لمراقبة الصفقات

تتولى هذه اللجنة خاصة:

- التثبت من مدى إحترام إجراءات المنافسة،
- المصادقة على إسناد الصفقات،
- التثبت من شفافية إجراءات تمرير وإسناد الصفقات،
- النظر في مقبولية الشروط الإدارية والمالية والتقنية.

توزيع رأس المال وحقوق الإقتراع

في 31 ديسمبر 2022

المساهمون	عدد الأسهم	المبلغ (د)	%
مساهمة القطاع العام	**4 155 962**	**41 559 620**	**69,27**
الدولة التونسية	3 550 933	35 509 330	59,18
المؤسسات العمومية	605 029	6 050 290	10,08
مساهمة القطاع الخاص	**1 844 038**	**18 440 380**	**30,73**
المجموع	**6 000 000**	**60 000 000**	**100,00**

الظرف العام

عرف الاقتصاد العالمي في سنة 2022 صعوبات كبيرة جراء تواصل تداعيات أزمة كوفيد 19 وإندلاع الحرب الروسية الأكرانية التي زادت في تعقيد الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم وبخاصة البلدان النامية ومنخفضة الدخل بشكل أكبر.

وحسب آخر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي حول الأفاق الإقتصادية العالمية، من المتوقع أن يتباطء نمو الإقتصاد العالمي إلى 3,4% في سنة 2022 مقابل 6,2% سنة 2021 بالإضافة الى تواصل إرتفاع مستويات التضخم وما تبعه من زعزعة للأمن الغذائي العالمي، علاوة عن إرتفاع مخاطر المديونية وإشتداد شروط التمويل على خلفية تشديد السياسات النقدية في البلدان المتقدمة بهدف المحافظة على إستقرار الأسعار.

وقد ألقت هذه التطورات غير الملائمة بضلالها على الصعيد الوطني حيث زادت في تعميق حدة الأوضاع على المستوى الإقتصادي والمالي والإجتماعي ككل، فقد سجّل الإقتصاد التونسي معدل نمو بنسبة 2,4% في سنة 2022 وإن تجاوز التقديرات الأولية لنفس السنة (2,2%)، فإنه يبقى دون إنجازات سنة 2021 (3,4%)، حيث شهد عدد من القطاعات الإقتصادية تراجعا في وتيرة النمو كقطاع الطاقة والمناجـــم (-6,3%) والبناء والتشييد (-9,9%) مقابل إرتفاع معتدل في نسب النمو في قطاع الفلاحة (2%) والخدمات (3,3%) والصناعة (2,5%).

ومع ضعف النمو إرتفع التضخم ليبلغ مستويات قياسية بـ 10,1% في موفي سنة 2022 مقابل 6,4% في موفى سنة 2021 ليخلق حالة من الركود التضخمي « stagflation » أدت إلى تزايد الضغوطات على التوازنات المالية الكبرى والمقدرة الشرائية للمواطن وكذلك على ديناميكية سوق الشغل رغم إنخفاض نسبة البطالة بنقطة من 16,2% في نهاية سنة 2021 الى 15,2% في أواخر سنة 2022 ، ما يفسر تفاقم ظاهرة الهجرة المنظمة وغير المنظمة على حد السواء.

ولمواجهة التحديات المطروحة إتخذت الحكومة عديد التدابير للتقليص من حدة الأوضاع وإسترجاع حركية النشاط الإقتصادي والإستثمار وخلق فرص جديدة للتشغيل والحفاظ على الإستقرار الإجتماعي.

وفي هذا الإطار، لعب القطاع المالي دورا هاما في المحافظة على تمويل مختلف الأعوان الإقتصاديين بالرغم من تزايد شح السيولة وإرتفاع المخاطر على الإستقرار المالي ما دفع البنك المركزي إلى تقييد توزيع الأرباح على

مستوى المؤسسات المصرفية، هذا إلى جانب تشديد شروط الإقتراض في علاقة بإرتفاع نسب الفائدة المديرية للبنك المركزي لكبح جماح الأسعار وتجنب المزيد من إنزلاق قيمة الدينار.

وبصفة أخص وفي مجال التمويل الصغير تم خلال سنة 2022 إقرار جملة من الإجراءات الهامة ذات طابع إقتصادي وإجتماعي في علاقة بتمويل المشاريع الصغرى عن طريق البنك التونسي للتضامن من أبرزها:

- تخصيص 25 م د لمساعدة أصحاب المشاريع المتضررة من جائحة كورونا " Soutien TPE COVID LF 2022 "
- إعادة جدولة القروض المسندة للباعثين الممولين في إطار برامج "جيل جديد من الباعثين" والتخلي عن توظيف فوائد تأخير على الديون المتخلدة بذمتهم مع تمكينهم من قروض إستغلال في شكل أموال متداولة بسقف **10 أ د** للقرض الواحد.
- دعم أصحاب المشاريع الصغرى بقروض المال المتداول لتمكينهم من إستعادة نشاطهم.

وسيتواصل هذا الدعم الموصول للمؤسسات وأصحاب المشاريع الصغرى وفق مقاربة جديدة للإدماج المالي ستتجسد عبر تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للبنك التونسي للتضامن خلال السنوات القادمة.

الجزء الأوّل

التمويل

الحصيلة الإجمالية

سجّل نشاط البنك خلال سنة **2022** تطورا ملحوظا في نسق نشاط تمويل المشاريع الصغرى والقروض الصغيرة بنسبة ناهزت **17,7%** من حجم الإستثمارات و**12,5%** من حجم القروض و **2%** من عدد القروض المسندة مقارنة بسنة **2021**، كما يبيّنه الجدول التالي:

		2021	2022	نسبة التطور (%)
المشاريع الصغرى	العدد	14 914	15 488	3,8
	حجم القروض (م د)	153,1	177,4	15,9
	حجم الإستثمارات (م د)	201,0	246,3	22,5
القروض الصغيرة الممولة عن طريق الجمعيات	العدد	40 901	41 402	1,2
	حجم القروض (م د)	89,2	95,187	6,7
المجموع	**العدد**	**55 815**	**56 890**	**1,9**
	حجم القروض (م د)	**242,3**	**272,6**	**12,5**
	حجم الإستثمارات (م د)	**290,2**	**341,5**	**17,7**

I- تمويل المشاريع الصغرى

1-حصيلة تمويلات المشاريع الصغرى

- **عدد المصادقات: 15 488 قرض**
- **مبلغ القروض: 177,365 م د**
- **كلفة الاستثمارات: 246,254 م د**

سجّلت سنة 2022 إرتفاعا قياسيا في عدد القروض المسندة من قبل البنك بتجاوزها **15 ألف** قرض، وهو مستوى إستثنائي في عدد القروض تمّ تحقيقه لأوّل مرّة منذ إحداث البنك.

ويعود هذا الإرتفاع إلى الجهود التي بذلها البنك في معاضدة الباعثين الصغار في تمويل مشاريعهم وكذلك تنفيذ برامج تمويل جديدة خصوصا بعد جائحة "كورونا".

ومن المنتظر أن تساهم قروض الإستثمار المسندة خلال سنة 2022 (دون اعتبار القروض الممنوحة في إطار مجابهة جائحة "كورونا") في إحداث ما يزيد عن 16 ألف موطن شغل.

2-أهم برامج التمويل خلال سنة 2022

2-1 برنامج "Soutien TPE COVID LF 2022 "

يتمثّل البرنامج في إسناد قروض بالشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لمساعدة أصحاب المشاريع والمهن الصغرى في الأنشطة الإقتصادية التي تلاقي صعوبات ظرفية جراء جائحة "كورونا " حسب الخصاص التالية:

- سقف القروض : 5 آلاف دينار
- مدة السداد : 4 سنوات
- مدّة الامهال : سنة واحدة
- نسبة الفائدة : 0%
- الشريحة المعنية : الأشخاص الطبيعيون من أصحاب المشاريع الصغرى المتضررون من جائحة كورونا باستثناء المنتفعون سابقا ببرامج مماثلة عن طريق البنك.

- **الإنجازات**

  - **عدد القروض: 112 5 قرض**
  - **مبلغ القروض: 23,909 م د**

2-2 برنامج رائدات

يتمثّل البرنامج في خطة تمويل يتصرّف فيه البنك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لفائدة النساء لدفع المبادرة الإقتصادية لبعث مشاريع ومؤسسات صغرى.

ويتدخل البرنامج من خلال:

✓ تمويل مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر بكلفة لا تتجاوز **10 أد** في شكل إعتماد واجب إرجاعه دون تمويل ذاتي ودون فائض.

✓ المساهمة في تمويل مؤسسات صغرى التي لها كلفة بين **10** و **150 أ د** بدون اشتراط تمويل ذاتي من الباعثة، في شكل قرض مساهمة بنسبة **20 %** من كلفة الإستثمار و**80%** في شكل قرض على موارد البنك.

- **الإنجازات:**
  - **عدد القروض: 1041 قرض**
  - **كلفة الاستثمارات: 8,972 م.د**

3-2 برنامج "جيل جديد من الباعثين"

يتمثل البرنامج في خطوط تمويل يتصرف فيها البنك بالشراكة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني لبعث مقاولات صغرى من قبل حاملي الشهائد العليا في مجالات صيانة وتعهّد الطرقات والمنشآت والتجهيزات الإعلامية.

وقد تولى البنك والوزارة إمضاء ملاحق إتفاقيات للبرنامج المذكور بتاريخ 18 مارس 2022 تضمنت بالخصوص الإجراءات التالية:

الإجراء الأول: إعادة جدولة القروض المسندة وطرح فوائد التأخير، وتتم إعادة الجدولة على مدة 7 سنوات و3 أشهر إمهال،

الإجراء الثاني: التخلي عن توظيف فوائد تأخير على الديون المتخلدة بذمة الباعثين الممولين في إطار هذا البرنامج،

الإجراء الثالث: تمكين الباعثين من الحصول على قروض إستغلال في شكل أموال متداولة بسقف **10 أ د** للقرض الواحد. وتسند هذه القروض على مدّة 5 سنوات منها 6 أشهر إمهال وبنسبة فائدة سنوية بـ 5%.

- **الإنجازات:**
  - **عدد القروض: 167 قرض**

- **حجم القروض: 1,67م.د**

2-4 برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات اقتصادية وقروض موسمية فلاحية

تمّ خلال سنة 2022 مواصلة تمويل المشاريع الصغرى في إطار منظومات إقتصادية ورصد قروض موسمية فلاحية عن طريق البنك التونسي للتضامن في إطار الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2017، وذلك بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والديوان الوطني للصناعات التقليدية.

وتتمثّل أهم مكونات البرنامج في تمويل العناصر التالية:

وتقدّر الإعتمادات المحالة إلى البنك خلال سنة 2022 بمبلغ **9,5 م د**، تتوزع بين منظومات إقتصادية بمبلغ **7,6م د** وقروض موسمية فلاحية بمبلغ **1,9 م د**.

- **الإنجازات:**

	عدد القروض	حجم القروض* (م د)	كلفة الاستثمارات* (م د)
المنظومات الاقتصادية	935	21,638	29,512
القروض الموسمية الفلاحية	318	4,378	4,378
المجموع	**1253**	**26,016**	**33,890**

* باعتبار توظيف الموارد المالية المتأتية من الاستخلاصات.

الديوان الوطني للصناعات التقليدية
Office National de l'Artisanat

5-2 آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية

كما تمّ خلال سنة 2022 مواصلة التصرّف في آلية دعم الأموال المتداولة في الصناعات التقليدية بالشراكة مع الديوان الوطني للصناعات التقليدية لإسناد قروض قصيرة المدى لتوفير الأموال المتداولة لفائدة الحرفيين.

- **الإنجازات:**

- **عدد القروض: 2 511 قرض**
- **مبلغ القروض: 9,151 م.د**

2-6 التسبقة على منح الإستثمار للمشاريع الفلاحية

كذلك تمّ في المجال الفلاحي خلال سنة 2022 مواصلة تنفيذ الإتفاقية الممضاة بين البنك التونسي للتضامن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 12 مارس 2019 والمتعلقة بضبط الإجراءات التطبيقية الواجب اتباعها لصرف الإمتيازات المالية للمشاريع الفلاحية الممولة من قبل البنك. وقد مكّنت هذه الإتفاقية من تفادي الإشكاليات المتعلقة بصرف المنح المالية والتسريع في إنجاز المشاريع الفلاحية المصادق على تمويلها.

- **الإنجازات:**

شهد عدد القروض المسندة في شكل تسبقات على المنح إرتفاعا خلال سنة 2022 حيث بلغ **291** قرضا مقابل **266** قرضا خلال سنة2021 وكذلك حجم الإستثمارات إرتفع من **11,743م د** في موفى سنة 2021 إلى **13,059 م د** في موفى سنة 2022.

2-7 آلية المساعدة على توفير التمويل الذاتي عن طريق برنامج "إعتماد الانطلاق"

تمّ خلال سنة 2022 مواصلة العمل بآلية اعتماد الانطلاق بالشراكة مع وزارة الإقتصاد والتخطيط لمساعدة الباعثين الصغار على توفير التمويل الذاتي للحاصلين على موافقات لبعث مشاريع صغرى من قبل البنك وتقدّر مبالغ الإعتمادات المحالة إلى البنك بـ **7,2 م د** وقد مكّنت هذه الإعتمادات إضافة إلى الموارد المتأتية من الإستخلاصات من تحقيق النتائج التالية:

8-2 تمويل مشاريع تربية الماعز الآلبي بالشراكة مع مؤسسة « Tunisia Jobs »

يتمثل البرنامج في خط تمويل مشاريع لتربية الماعز الألبي بمنطقة واد الزان من معتمدية عين دراهم بالشراكة مع مؤسسة "Tunisia Jobs" وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID". ويتدخل البرنامج من خلال تمويل مشاريع صغرى لفائدة المنتفعين عن طريق هبة بقيمة 50% من كلفة التمويل بالإضافة إلى منح الإستثمار المسندة للقطاع الفلاحي وقرض على موارد البنك التونسي للتضامن.

- **الإنجازات:**
  - **عدد المشاريع: 54 مشروع**
  - **كلفة المشاريع: 1,123 م.د**

2-9 الإعداد لتنفيذ برامج تمويل خصوصية لدفع المبادرة الخاصة

* برنامج تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تمّ إبرام إتفاقية بين وزارة المالية ووزارة التشغيل والتكوين المهني والبنك التونسي للتضامن تتعلق بإحداث خط تمويل لفائدة مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني باعتماد قدره **30 م د** يصرف على 3 سنوات (2022-2024) ضمن قانون المالية لسنة 2022 وتمّ تخصيص **10 م د** بعنوان سنة 2022. ويهدف البرنامج إلى تمويل **200** مؤسسة تضامنية.

وتتمثّل أهم الأشغال التحضيرية للتمويل التي تم القيام بها في هذا الإطار فيما يلي:

- تنظيم ورشات مع مجامع التنمية الفلاحية والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية قصد الإنخراط في البرنامج،
- وضع منصة الكترونية خاصة بالبرنامج بالموقع الالكتروني للبنك مخصصة لتقديم مطالب قروض لتمويل مجامع في مجال التنمية الفلاحية والصناعات التقليدية (GDA) والشركات التعاونية للخدمات الفلاحية (SMSA).
- إعداد مطويات تعريفية بخط التمويل ووضعها على ذمة المعنيين بالبرنامج،
- إعداد نماذج من "مطالب القروض" و "دراسة فنية ومالية لتمويل مشروع" ووضعها على ذمة مؤسسات الإقتصاد الإجتماعي والتضامني الراغبة في التمويل بالإضافة إلى أدلة إجراءات خاصة بهذا الصنف من التمويل،

- دراسة دفعة أولى من مطالب القروض المحالة إلى البنك التونسي للتضامن وذلك بعد إجراء المحادثات الفردية مع المسؤولين عن هذه المؤسسات موزعة على كافة الولايات.

* أشغال تحضيرية لبرامج تمويل مشتركة مع وزارة التشغيل والتكوين المهني

تولى البنك خلال سنة 2022 التنسيق مع وزارة التشغيل والتكوين المهني قصد إعداد برامج تمويل مشتركة من ذلك:

- تمويل مشاريع صغرى في إطار برنامج "مبادرون،
- تمويل مشاريع صغرى في إطار قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD"،
- تمويل مشاريع في إطار المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة "Machrou3ek"،
- إضافة إلى برنامج تمويل مشاريع في إطار برنامج "Agripreneur" بالشراكة مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".

3- تحليل المصادقات

تمّ تسجيل إرتفاع ملحوظ في عدد المصادقات وحجم كلفة الإستثمارات بالنسبة لقروض الإستثمار المسندة خلال سنة 2022 (أي بدون اعتبار القروض المسندة في إطار جائحة "كورونا") مقارنة بسنة 2021 على التوالي من **6663** قرض إلى **10376** قرض ومن **166,9 م د** إلى **222,3م د** من كلفة الاستثمار، كما يبرزه الجدول التالي:

	المصادقات خلال سنة 2021	المصادقات خلال سنة 2022

	بدون اعتبار قروض جائحة ''كورونا''	بدون اعتبار قروض جائحة ''كورونا''
عدد المصادقات	6663	10376
حجم القروض (م د)	118,98	153,46
كلفة الاستثمارات (م د)	166,94	222,35
مواطن الشغل المرتقبة	10498	16287

✓ **التوزيع حسب القطاعات الإقتصادية**

تقدر حصة قطاع الخدمات بـ **41%** من حيث عدد القروض و**64 %** من حيث كلفة الإستثمارات يليها قطاع المهن الصغرى ثمّ قطاع الصناعات التقليدية في حين كانت حصة القطاع الفلاحي في حدود **7,4%** من حيث كلفة الإستثمار و **7,7%** من حيث عدد القروض.

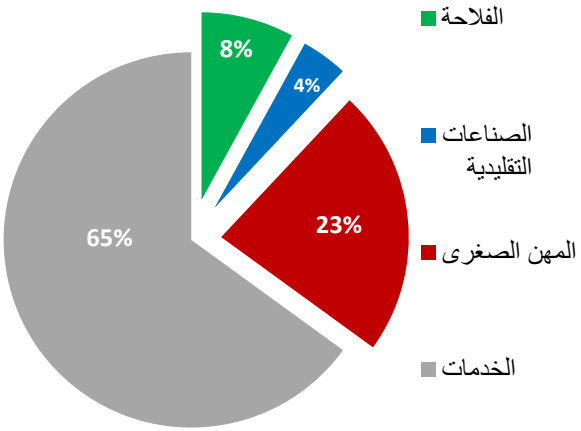

كلفة الاستثمار لسنة 2021

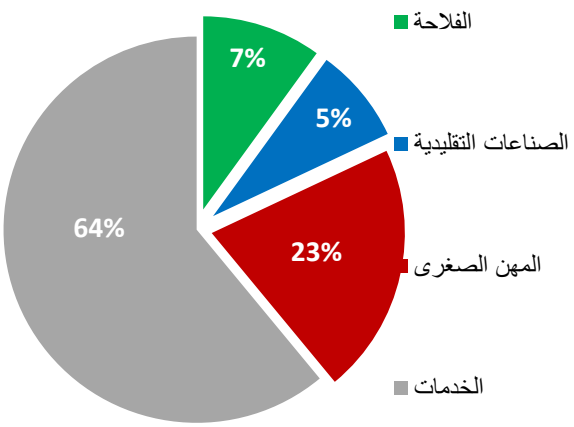

كلفة الاستثمار لسنة 2022

✓ التوزيع حسب المستوى التعليمي للباعثين

سجّل البنك خلال سنة 2022 تحسنا طفيفا في حصة حاملي الشهائد العليا من عدد القروض وذلك من **23%** في موفى سنة 2021 إلى **25 %** خلال سنة 2022 وتحسنا ملحوظا في كلفة الإستثمارات لتبلغ **42%** خلال سنة 2022 مقابل **37%** خلال سنة 2021.

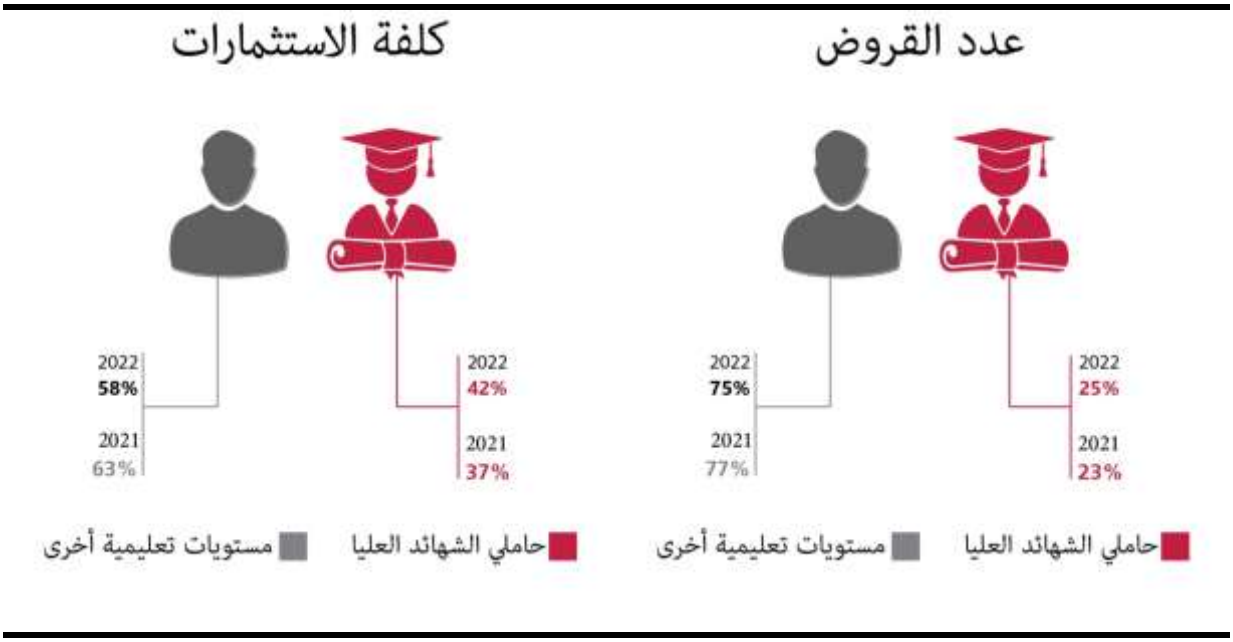

✓ التوزيع حسب الجهات

كما تبرز حصيلة الإنجازات تراجعا طفيفا في حصة الجهات الداخلية إلى حدود **50%** من عدد القروض وفي حجم الإستثمارات إلى حدود **40%** مقارنة بالنتائج المسجلة خلال سنة 2021 نتيجة تراجع القروض المسندة في إطار مجابهة جائحة "كورونا" والتي حظيت من خلالها الجهات الداخلية بتمييز إيجابي في نظام الحصص بين الولايات.

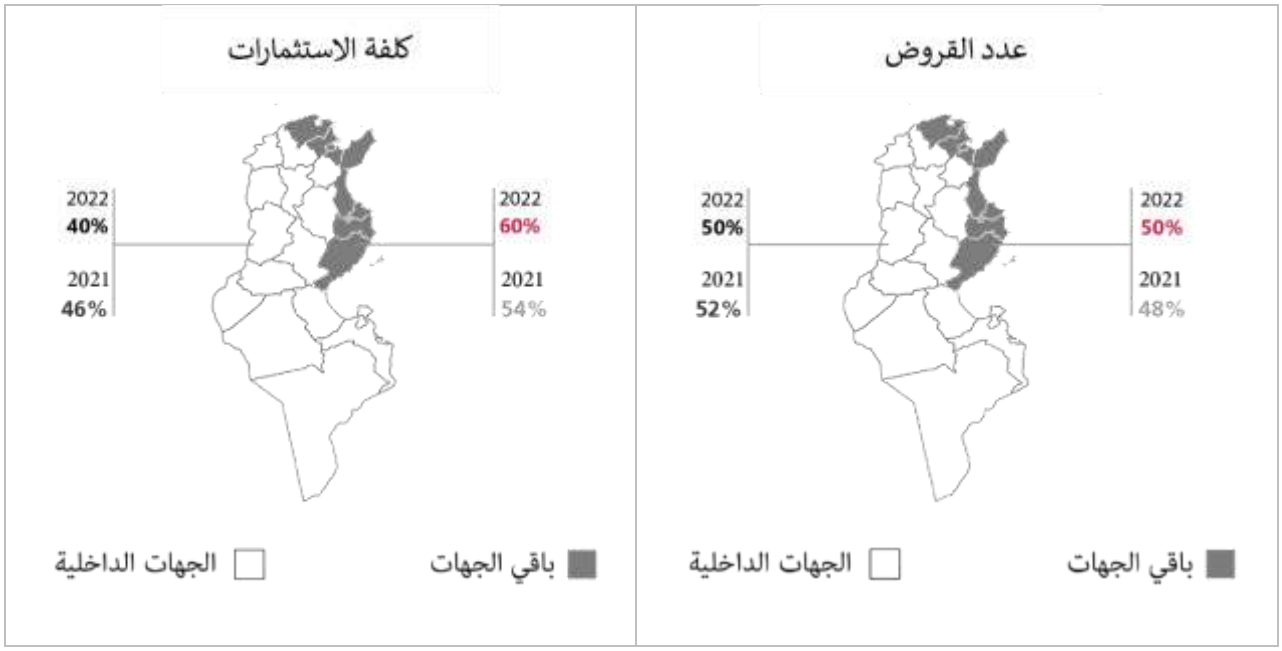

✓ التوزيع حسب النوع الإجتماعي

يتبين من خلال تحليل المصادقات تحسنا ملحوظا في حصة المرأة من عدد القروض من **42%** خلال سنة 2021 إلى **54%** خلال سنة 2022 وفي حجم الإستثمارات من **31%** خلال سنة 2021 إلى **39%** خلال سنة 2022، ويعود هذا التحسن بالأساس إلى الإنطلاق في تنفيذ برنامج جديد لدفع ريادة الأعمال النسائية "رائدات".

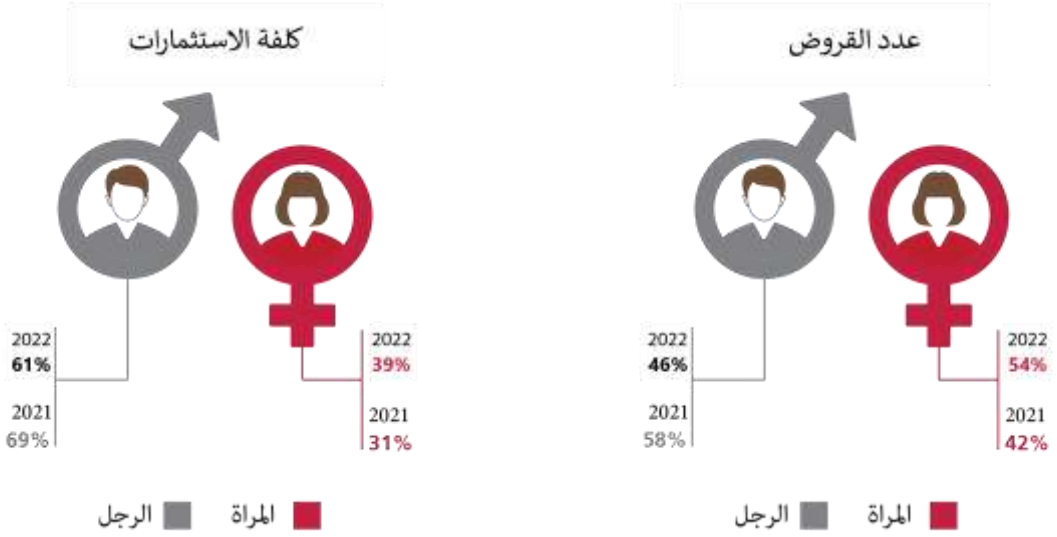

✓ التوزيع حسب نوعية المشروع

سجلت حصة مشاريع الإحداث إرتفاعا ملحوظا من **19%** إلى **45%** من عدد المصادقات وكذلك في كلفة الاستثمارات من **47%** إلى **58%** خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، ويعود هذا التحسن أساسا إلى استعادة نسق قروض الإستثمار وتركيز البنك جهوده خلال سنة 2022 على قروض الإستثمار ودفع المبادرة الذاتية بعد التراجع الذي شهدته خلال فترة "الكورونا".

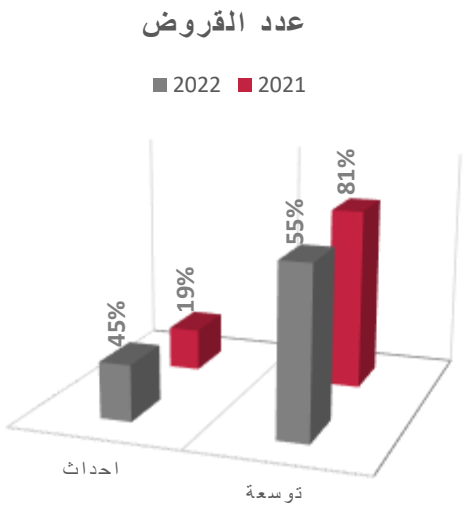

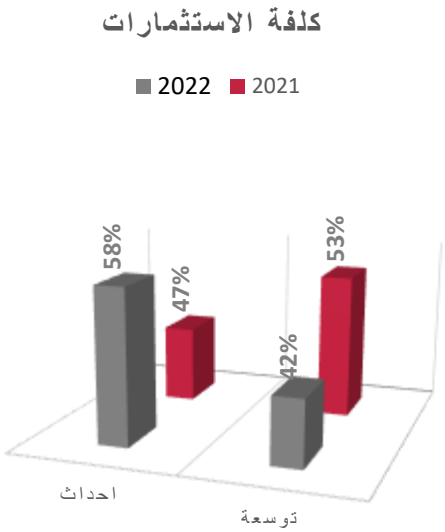

4- إنجاز المشاريع الصغرى

بلغت جملة الدفوعات بعنوان تمويل المشاريع الصغرى خلال سنة 2022 ما قدره **174,3 م د**

كما قام البنك في هذا الإطار بخلاص **5308** عملية تزوّد لفائدة باعثين ممولين بمبلغ جملي ناهز **116,441 م د**، موزعة كما يلي:

كما تولى البنك القيام بـ **11877** عملية تحويل لمبالغ مالية قدرها **57,9 م د** مباشرة لفائدة المنتفعين بالقروض بعنوان أموال متداولة وتهيئة محلات.

II- منظومة القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات

1-حصيلة الإنجازات

بلغ عدد القروض الصغيرة المسندة عن طريق **200** جمعية تنموية خلال سنة 2022 ما قدره **41402 قرضا** بمبلغ يقدر بـ **95,187 م د** مقابل **40901 قرض** بمبلغ **89,2 م د** خلال سنة 2021 أي بزيادة تقدر بحوالي **1,3%** من عدد القروض و**6,7%** من حجم القروض.

كما ساهمت جمعيات القروض الصغيرة خلال سنة 2022 في تمويل عديد البرامج الخصوصية إلى جانب البرنامج السنوي العادي وذلك على النحو التالي:

البرامج	عدد القروض المسندة	مبلغ القروض المسندة (م.د)
البرنامج السنوي العادي	**31814**	**66,276**
البرامج الخصوصية	**9588**	**28,911**
برنامج المنظومات الإقتصادية	6141	15,55
برنامج الخضروات	1083	3,725
البرنامج الإضافي للزراعات الكبرى	897	2,956
برنامج الزراعات الكبرى الفصل 11 من قانون المالية 2017	814	3,175
برنامج القروض التي تفوق مبالغها 5 آلاف دينار	245	1,975
برامج مختلفة (الخضروات بسد نبهانة ، المبادرة الخاصة بولاية تونس،BAC DIGITAL ببني حسان)	408	1,53
المجموع	**41 402**	**95,187**

2- أهم برامج التمويل خلال سنة 2022

✓ مواصلة تنفيذ برنامج تمويل مشاريع صغرى في إطار منظومات إقتصادية وقروض موسمية فلاحية

❖ **المنظومات الإقتصادية**

تمّ خلال سنة 2022 إسناد **6141** قرضا عن طريق 200 جمعية بمبلغ جملي يقدر بـ**15,55** **م د** موزعة بين قطاع الفلاحة والصناعات التقليدية كما يلي:

المنظومات	العدد	القروض(م.د)	النسبة % (من المبلغ)
المنظومات الفلاحية	4836	12,159	78,2
منظومات الصناعات التقليدية	1305	3,391	21,8
المجموع	**6141**	**15,55**	**100**

- **المنظومات الفلاحية**

حظي القطاع الفلاحي بالجزء الهام من تدخلات جمعيات القروض الصغيرة في إنجاز برنامج المنظومات الإقتصادية حيث تمّ إسناد **4836** قرضا بمبلغ جملي قدّر بـ **12,159م د .**

وتتوزع المنظومات الفلاحية كالتالي:

	عدد القروض		مبلغ القروض	
	العدد	النسبة (%)	المبلغ (م.د)	النسبة (%)
تربية الحيوانات الصغرى	3570	73,8	8,913	73,3
البيوت المكيفة	89	1,8	0,249	2,0
تثمين المنتوجات الغابية	272	5,6	0,620	5,2
الأشجار المثمرة	163	3,4	0,453	3,7
العناية بالزياتين	362	7,5	0,935	7,2
خدمات في القطاع الفلاحي	346	7,1	0,889	7,7
الصيد البحري	34	0,8	0,1	0,9
المجموع	**4 836**	**100**	**12,159**	**100**

- **المنظومات في مجال الصناعات التقليدية**

شهد قطاع الصناعات التقليدية إسناد **1305 قرضا** بقيمة جملية تقدر بـ **3,391 م د** تتوزع على النحو التالي:

	عدد القروض		حجم القروض	
	العدد	النسبة (%)	الحجم (م د)	النسبة (%)
الزرابي والمفروشات	757	58,0	1,939	57,2
خدمات في قطاع الصناعات التقليدية	548	41,0	1,452	42,8
المجموع	**1305**	**100**	**3,391**	**100**

❖ **القروض الموسمية الفلاحية**

تم إسناد **1897** قرضا بمبلغ جملي في حدود **6,9 م د**، وتتوزع هذه القروض حسب الأنشطة الفلاحية كما يلي:

	عدد القروض		حجم القروض	
	العدد	النسبة (%)	الحجم (م.د)	النسبة (%)
الزراعات الكبرى	814	42,9	3,175	46
زراعة الخضراوات	1083	57,1	3,725	54
المجموع	**1897**	**100**	**6,900**	**100**

3 – توزيع القروض الصغيرة

✓ **حسب القطاعات**

تقدر حصّة القطاع الفلاحي بـــ **53,3 %** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2022 يليه قطاع التجارة بـــ**17,5%** وقطاع المهن الصغرى بـــ **12,5 %** في حين شهدت حصة قروض تحسين ظروف العيش إستقرارا مقارنة بسنة 2021 بنسبة **3,7%** .

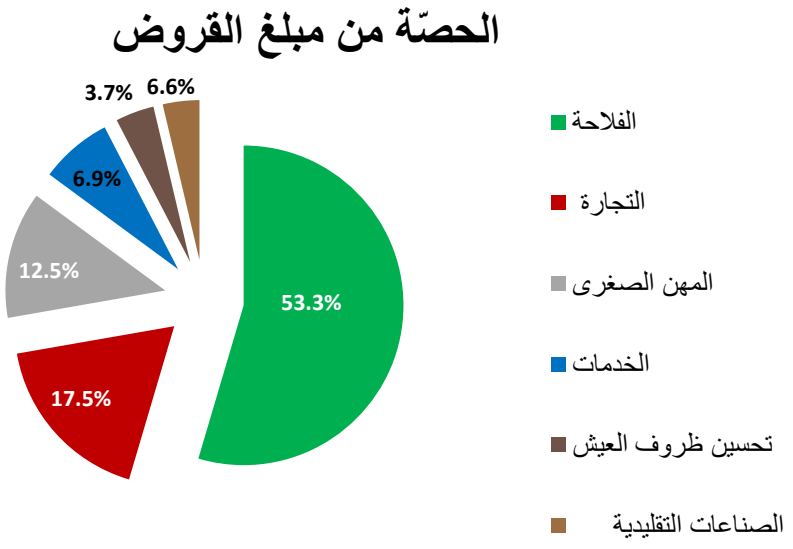

✓ حسب الجهات

تقدّر حصّة الجهات الداخلية بـ **50%** من القروض الصغيرة المسندة خلال سنة 2022 مقابل **57 %** خلال سنة 2021.

الحصة من مبلغ القروض

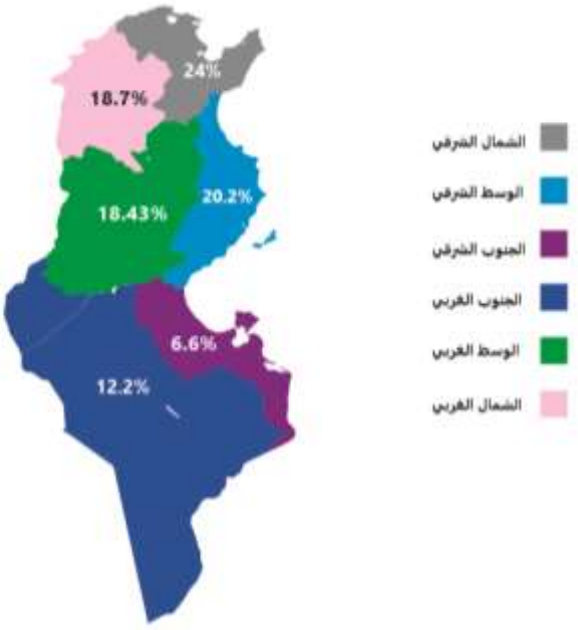

✓ حسب النوع الإجتماعي

تمّ تسجيل تحسنا ملحوظا في حصّة المرأة خلال سنة 2022 حيث انتفعت بنسبة **54,6 %** من إجمالي القروض مقابل **49,2%** خلال سنة 2021.

4- برنامج إعادة الهيكلة

تتمثل أهم الأشغال المنجزة على مستوى إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة فيما يلي:

- تكوين 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بولايات أقاليم تونس الكبرى والشمال الغربي والوسط الشرقي،
- إعداد ملفات الحصول على التراخيص لفائدة 12 جمعية جهوية للتمويل الصغير بالولايات المذكورة وإحالتها إلى سلطة رقابة التمويل الصغير،
- أما بالنسبة للقسط الثاني والمتضمن لأقاليم الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب الشرقي والجنوب الغربي فإن طلب العروض لم يكن مثمرا للمرة الرابعة على التوالي ويتمثّل التوجّه في مراجعة بعض فصول كراسات الشروط،
- بصدد إجراء طلب عروض لإعداد دليل إجراءات خاص بالتصرف في برامج التمويل الصغير للجمعيات الجهوية للتمويل الصغير،
- بصدد إجراء طلب عروض لإعداد كراس شروط لتركيز منظومة معلوماتية خاصة بالجمعيات الجهوية للتمويل الصغير.

III- الصيرفة الإسلامية

واصل البنك خلال سنة 2022 تمويل المشاريع بمنتوجات الصيرفة الإسلامية بصيغتي المرابحة والإجارة وقد تمكّن من إسناد **626** تمويلا بكلفة إستثمارات قدرها **36,237** م د.

وتتوزع هذه التمويلات كما يلي:

	العدد	كلفة الإستثمارات (م د)	عدد مواطن الشغل المرتقبة
المرابحة	98	6,630	201
الإجارة	522	29,607	757
المجموع	**620**	**36,237**	**958**

وتتمثّل التمويلات الممنوحة بصيغة المرابحة في إقتناء تجهيزات ووسائل الإنتاج والمواد الأولية للمشاريع الصغرى في مختلف المجالات الإقتصادية بصيغة المرابحة.

وتركزت التمويلات الممنوحة بمنتج الإجارة في إقتناء وسائل النقل بمختلف أصنافها إضافة إلى بعض التمويلات الموجهة لدعم قطاعات الإنتاج كالنقل المبرد للأسماك واللحوم وغيرها.

IV- نشاط الإستغلال البنكي

1- برنامج تحويل فروع البنك إلى فروع تجارية

✓ الاشغال التحضيرية لنشاط الإستغلال البنكي

- الحصول على الرموز البنكية لكافة فروع البنك من البنك المركزي التونسي بناء على ملفات فردية لكل فرع حسب المقتضيات والشروط المعمول بها،
- تهيئة جميع الفروع وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي التونسي،
- تزويد جميع الفروع بعدادات الأوراق النقدية وبصناديق الخزينة والخزانات المصفحة،

- تعزيز منظومة الحماية والمراقبة بالفيديو بجميع الفروع،
- وضع تطبيقة الإستغلال البنكي على مستوى المنظومة المعلوماتية (Unibank) على ذمّة كافة الفروع ودخولها حيّز العمل،
- تعيين مكلف بالنشاط التجاري بكل فرع تمّ إنتدابهم وتكوينهم في الغرض،
- إنجاز دورات تكوينية لجميع موظفي البنك في مجال النشاط التجاري البنكي بالتركيز أساسا على وسائل الدفع والتقنيات البنكية وقروض التصرف والنقديات،
- إحداث هيكل بالمصالح المركزية للبنك يشرف على النشاط التجاري بكافة الفروع،
- إصدار عديد المذكرات التنظيمية تتعلق بنشاط الاستغلال البنكي،
- تعزيز شبكة الفروع بفرعين جديدين بولاتي تونس وأريانة.

✓ الأشغال التحضيرية لنشاط النقديات

- تهيئة الفضاءات اللازمة والتي تتوفر على معايير السلامة وفق الشروط المحددة من قبل البنك المركزي التونسي بجميع الفروع،
- إقتناء 29 موزع آلي للأوراق النقدية،
- تركيز13موزع آلي للأوراق النقدية خلال سنة 2022 ومن المؤمل الإنتهاء من تركيز 16موزع آلي في موفى الثلاثي الأول من سنة 2023،
- برمجة تركيز موزع آلي للأرواق النقدية بباقي الفروع بداية من شهر جانفي 2023،
- إمضاء عقد خدمات مع شركة IBS تتولى بمقتضاه التصرف في الموزعات الآلية للأوراق النقدية من خلال عمليات الشحن والتفريغ والنقل وكذلك التكفل بحل الإشكالات...،
- إمضاء عقد خدمات وإحاطة مع شركة نقديات تونس،
- تصميم وإصدار 3 أصناف من البطاقات البنكية:

• Visa PROJECT	15 ألف بطاقة
• My BTS(prépayée)	20 ألف بطاقة
• Visa EXCELLENCE	15 ألف بطاقة

- إحداث وحدة بالمصالح المركزية للبنك للتنسيق بين شركة IBS والفروع في عمليات الشحن والتفريغ للموزعات الالية ومتابعة الرصيد،
- إبرام عقد مع شركة VISA للبطاقات البنكية،
- إمضاء عقد استشهار بين البنك الوطني الفلاحي و VISA لرعاية البنك التونسي للتضامن كعضو أساسي،
- إعداد الوثائق التعاقدية للحصول على البطاقات البنكية،
- تطوير منتج النقديات على مستوى المنظومة المعلوماتية UNIBANK ،
- إعداد دليل إجراءات التصرف في منتج النقديات،
- إصدار مذكرات تنظيمية تتعلق بالنقديات.

2- حصيلة نشاط الإستغلال البنكي

- فتح **3020** حساب بنكي،
- تحصيل ودائع حرفاء بقيمة **16,7 م د**،
- توزيع **3002** بطاقة بنكية VISA PROJECT
- تسجيل**36407** عملية سحب أموال بمبلغ خام قدره **6,142 م د** منها **44%** بواسطة بطاقات بنكية لبنوك أخرى محققا بذلك عمولة بقيمة **25,6 أ د** رغم قصر مدة تركيز الموزعات الالية للأوراق النقدية،
- تسجيل مداخيل بقيمة **77,867 أ د**، من نشاط النقديات،
- تسجيل **8140** عملية إصدار عن طريق TPE،
- أما بالنسبة للفرع المركزي فقد أسند خلال سنة 2022 قروض تصرف في شكل ضمان بنكي وتسبقه على خلاص فواتير المزوّدين وخصوم تجارية موزعة على النحو التالي:

	العدد	المبلغ (أ.د)	العمولة(أ.د)
ضمان بنكي	28	268	**11**
تسبقة على الفواتير	274	8 183	**92**
خصم تجاري (escompte commercial)	15	211	**2**
المجموع	**317**	**8 662**	**105**

الجزء الثاني

الاستخلاصات

I. إستخلاصات قروض المشاريع الصغرى

تقدر المبالغ المستخلصة من قبل البنك خلال سنة 2022 بـ **145,919 م د** مقابل **129,601 م د** خلال سنة 2021 أي بزيادة قدرها **12,6%**.

وتقدر نسبة الاستخلاص لسنة 2022 بـ **82,85%** (المبالغ التي حلّ أجلها حوالي**176,11م د**) مقابل **76,22%** خلال سنة 2021 أي بزيادة ناهزت **6,6 %**.

كما تطورت النسبة العامة للاستخلاص من **72,2 %** في موفى سنة 2021 إلى **73,4 %** في موفى سنة 2022.

ويتبين من خلال تحليل نتائج الإستخلاصات إستعادة نسقها التصاعدي بعد جائحة "كورونا".

1- تحليل نتائج الإستخلاص

✓ حسب القطاعات الاقتصادية

تقدّر نسبة الاستخلاص المسجلة على مستوى قطاع الخدمات بحوالي **90,6%** خلال سنة 2022، وهي أفضل نسبة إستخلاص بينما لا تتجاوز هذه النسبة **64,5%** بالنسبة لقطاع الصناعات التقليدية.

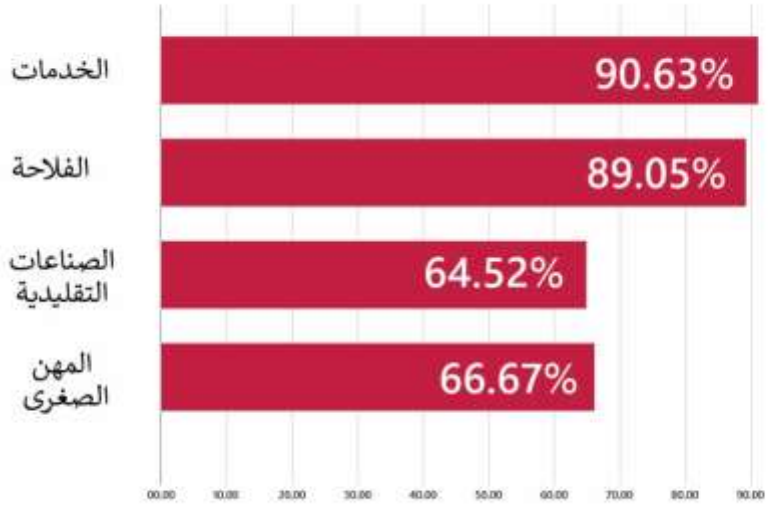

✓ حسب الجهات

سجلت الفروع المتواجدة بصفاقس (1و2) وبنزرت والمهدية أحسن نسب إستخلاص حيث تراوحت بين **92%** و**115%** في حين لاتزال بعض الفروع المتواجدة بالقصرين وقفصة وسيدي بوزيد والكاف تواجه صعوبات في تحصيل الاستخلاصات حيث تراوحت نسبة الاستخلاص بين **64 %** و**72 %**.

✓ حسب المستوى التعليمي

تمّ تسجيل نسبة إستخلاص لحاملي الشهائد العليا بـ**87,7** % خلال سنة 2022 مقابل **79,6**% لباقي المستويات التعليمية.

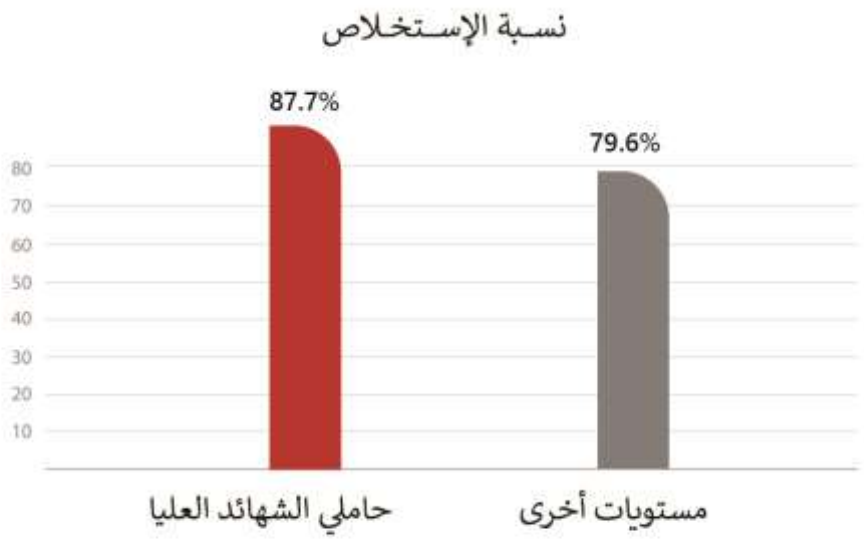

✓ حسب النوع الاجتماعي

سجلت المرأة نسبة إستخلاص خلال سنة 2022 في حدود **85,8%**مقابل **81,3%** بالنسبة للرجل كما يبرز ذلك الرسم البياني التالي:

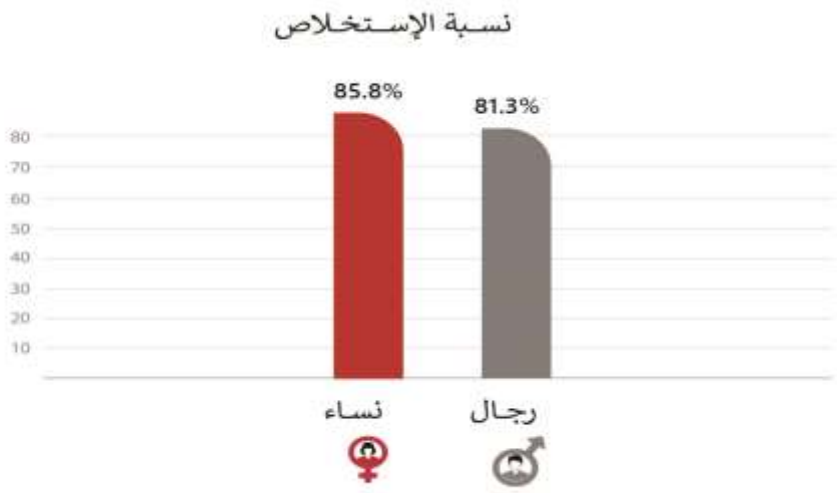

2- آليات المساعدة على الاستخلاص

يشهد البنك تطورا على مستوى نتائج الإستخلاص بفضل الإجراءات والآليات التي إعتمدها في هذا المجال ومن بينها:

- التعاقد مع "الشركة العامة للإستخلاص" قصد الإتصال بالحرفاء أصحاب المشاريع ذات الصبغة الموسمية (سبتمبر- أكتوبر) وحثهم على خلاص ديونهم،
- إرسال برقيات عبر منظومة WEB-Télégramme بصفة شهرية شملت الحرفاء الممولين عن طريق الإجارة،
- إرسال إشعارات بريدية وإرساليات قصيرة للحرفاء قصد حثهم على خلاص ديونهم وتسوية وضعياتهم المالية تجاه البنك.
- إستغلال منظومة النزاعات المندمجة مع المنظومة المعلوماتية للبنك والتي مكنت من متابعة:
  - التسويات الرضائية المبرمة مع الحرفاء
  - آجال إحالة المتلددين في الخلاص إلى النزاعات
  - الملفات الموكولة إلى المحامين وعدول التنفيذ
  - آجال مختلف مراحل التقاضي والتنفيذ
- إعادة جدولة الديون المتخلّد بذمة الحرفاء المنتفعين ببرنامج "جيل جديد من الباعثين" وبرنامج "دعم رياض الأطفال والمحاضن والمحاضن المدرسية خلال فترة الكورونا"،

- إجتماعات لجنة الإستخلاص والتي يتمّ من خلالها متابعة مآل الملفات التي في طور النزاعات والعمل على الإسراع في تنفيذ الأحكام الصادرة ضد المتلددين في الخلاص من خلال التنفيذ على الممتلكات الخاصة للحرفاء وخارج مكونات المشروع.

3- التعويض عن القروض غير القابلة للاسترجاع

تمّ خلال سنة 2022 التعويض لـ **981 قرض** بمبلغ جملي من حيث أصل الدين في حدود **5,533 م د** و **226 أ د** إسترجاع مصاريف التقاضي مقابل التعويض لـ **667 قرض** خلال سنة 2021 بمبلغ جملي من حيث أصل الدين قدره **3,517 م د** و**147 أ د** إسترجاع مصاريف التقاضي.

وبذلك فقد بلغ العدد الجملي للقروض غير القابلة للاسترجاع التي تم تعويضها **4828** قرضا بمبلغ جملي قدره **24,082 م د** منه **952,87 أ د** استرجاع مصاريف التتبعات القانونية.

II. إستخلاصات منظومة القروض الصغيرة

1- حصيلة الاستخلاصات

شهدت إستخلاصات جمعيات القروض الصغيرة تطورا طفيفا في حجم المبالغ المستخلصة من **87,5 م د** خلال سنة 2021 إلى **88,5 م د** خلال سنة 2022.

هذا وقد إعتمد البنك المرونة في شروط صرف اعتمادات برنامج سنة 2022 بالنسبة للجمعيات التي لم تتوفر فيها نسب الاستخلاص الدنيا المطلوبة (80%) باعتبار جائحة "كورونا" والظروف الاستثنائية التي تشهدها الجهات مع العمل على متابعتها حالة بحالة وبصفة دورية عبر عقد جلسات عمل مع الهيئات المديرة للجمعيات المعنية لحثهم على الترفيع من نسب الاستخلاص ومتابعة ملفات المتلددين المحالة إلى النزاعات.

وتتوزع نسب إستخلاص الجمعيات على النحو التالي:

نسبة الاستخلاص	عدد الجمعيات الناشطة
95% <	29
95%-90%	58
90%-80%	81
80%-70%	42
المجموع	**200**

وتقدر النسبة العامة للإستخلاص بالنسبة للقروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات في موفى سنة 2022 بـ **87,8%** مقابل **87,1 %** في موفى سنة 2021.

2- نزاعات جمعيات القروض الصغيرة

في إطار متابعة نشاط الجمعيات وبناء على تقارير المهمات الرقابية التي يقوم بها البنك والتي تبرز وجود تجاوزات أو سوء تصرف في بعض الجمعيات، يتولى البنك إحالة ملفاتها إلى التتبعات القضائية. كما تمّ إحالة ملفات الجمعيات المتوقفة عن النشاط ولم تقم بتسوية وضعية الملفات التي على ذمتها مع البنك إلى التتبعات القضائية.

كما بلغ عدد جمعيات القروض الصغيرة المحالة إلى القضاء والتي لم يتمّ البت فيها نهائيا 80 جمعية في موفى سنة 2022.

وفي إطار متابعة مآل هذه القضايا تمّ إحداث لجنة "نزاعات القروض الصغيرة" ومن بين مهامها:

- متابعة مآل وطور القضايا المنشورة ضد الجمعيات
- معالجة الإشكاليات التي تعيق البت في القضايا المنشورة وطول إجراءات التقاضي.

الجزء الثالث

الأنشطة المساندة

I- التنظيم والنظام المعلوماتي

- تمّ خلال سنة 2022 إنجاز مهمتي تدقيق لنظام السلامة المعلوماتية من قبل مكتبين مختصين.
- إضافة تطبيقة الإستغلال البنكي على مستوى المنظومة المعلوماتية (Unibank) لقائمة التطبيقات الخاصة بالفروع الجهوية.
- كما واصل البنك تنفيذ المخطط المديري للإعلامية خلال سنة 2022 من خلال:
  - حفظ نسخة من المنظومة البنكية Unibank (تطبيقات وبيانات) بموقع خارجي عن بعد،
  - تركيز منظومة (ITIL Help Desk) لإدارة ومتابعة الحوادث المعلوماتية وطلبات الخدمة والتواصل مع مستخدمي الأنظمة المعلوماتية للبنك.
  - توسيع طاقة المنظومة الحالية (Système Blade) وتطويرها،
  - مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز سلامة النظام المعلوماتي للبنك على ضوء توصيات مهمة التدقيق في السلامة المعلوماتية،
  - تركيز منظومة للتواصل عن بعد يتم إعتمادها في التواصل بين المصالح المركزية والفروع الجهوية،
- تغيير الشبكة الهاتفية للفروع بنظام« IP Téléphonie» على غرار الشبكة المتوفرة بالمقر الاجتماعي،
- إقتناء آلات ماسحة وآلات طابعة،
- إعداد مخطط توجيهي لإستراتيجية رقمنة البنك.

II-التهيئة والتجهيز

- تهيئة فروع سيدي بوزيد وبنزرت وأريانة 2 وتونس 2،
- تهيئة الفروع لتركيز المكان المخصص لقابض الخزينة وقاعة الخزانة المصفحة وتهيئة الفضاءات الخارجية بالفروع لتركيز الموزعات الالية للأوراق النقدية،
- تعزيز نظام الحماية في جميع الفروع من خلال تحديث أنظمة الإنذار وأنظمة المراقبة بالفيديو وأقفال الدخول وأقفال الأبواب الثانوية...،
- تهيئة بهو المقر الاجتماعي للبنك (الاستقبال والحديقة الداخلية...)،
- تهيئة موقف السيارات بالطابق السفلي للبنك،
- تغيير نظام التهوئة بالمقر الاجتماعي وبجميع الفروع،
- إقتناء 29 موزع الي للأوراق النقدية وتركيز 13 منها خلال سنة 2022،
- إقتناء 10 سيارات وظيفية.

III-الإنتدابات والتكوين

عقدت لجنة التعيينات والتأجير خلال سنة 2022، عدة إجتماعات لمتابعة سير مناظرتين تمّ الإعلان عنهما:

تتعلق المناظرة الأولى بانتداب 24 إطار موزعين بين 20 عون نافذة متعدد الاختصاصات و4 متصرفين، أمّا المناظرة الثانية فتتعلق بانتداب 5 سواق.

وقد تمّ إنتداب خلال سنة 2022 عدد 4 متصرفين و21 عون نافذة متعدد الاختصاصات و5 سواق.

كما تميّزت سنة 2022 بدفع خاص في مجال تكوين وتنمية الموارد البشرية للبنك، تزامنا مع إنطلاق البنك في نشاط الاستغلال البنكي.

حيث تمّ تنظيم دورات تكوينية داخل المؤسسة في إطار الاتفاقية المبرمة بين البنك وأكاديمية البنوك والمالية التابعة للجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في المجال البنكي (التقنيات البنكية، العلاقة مع الحرفاء، جودة الخدمات البنكية...)

وقد خصصت الدورات التكوينية في مرحلة أولى لفائدة المتدبين الجدد المكلفين بالجانب التجاري بالفروع ثمّ تمّ تعميمها لفائدة جميع موظفي البنك حيث استفاد منها حوالي **210 موظفا (83 %** من الموظفين).

كما حرص البنك على تمكين إطاراته وأعوانه من الإستفادة من عديد الدورات التكوينية في مجالات أخرى ذات الصلة بنشاطه (الإعلامية، اللغة الإنجليزية، المحاسبة، الجباية البنكية، قانون المالية، التدقيق الداخلي، السلامة المعلوماتية، إدارة المخاطر، تقنيات الخلاص الالكتروني ...).

أما بالنسبة للمتربصين (التكوين الأساسي)، فقد استقبل البنك **112** متربصا بالمقر الإجتماعي والفروع الجهوية وقد تمّ تأطير العديد منهم في مختلف المجالات ذات الصلة بنشاط البنك (المبادرة الخاصة وتمويل المؤسسات الصغرى، التمويل الأصغر، الصيرفة الإسلامية، إدارة المخاطر...).

IV-الإعلام والإشهار

- المشاركة في صالون "ريادة" المختص في بعث المؤسسات والمشاريع الصغرى والمتوسطة،
- تنظيم "اليوم الجهوي لدفع المبادرة الخاصة بولاية تونس" بمدينة الثقافة وتوزيع 200 مصادقة على التمويل،
- إطلاق العدد الأوّل من مجلّة "BTS NEWS" خلال شهر جوان 2022،
- مشاركة البنك في فعاليات الصالون الدولي للإستثمار الفلاحي والتكنولوجيا « SIAT ».

V-الموازنة الإجتماعية

1-الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي البنك **309** موظفا في موفى ديسمبر 2022 مقابل **282** في موفى سنة 2021.

❖ توزيع الموظفين

✓ **حسب الصنف:**

	العدد	النسبة (%)
إطارات وإطارات عليا	163	52,8
أعوان التسيير	89	28,8
أعوان التنفيذ	57	18,4
المجموع	**309**	**100**

وتقدر نسبة التأطير بحوالي **81,5 %**.

✓ حسب النوع الاجتماعي

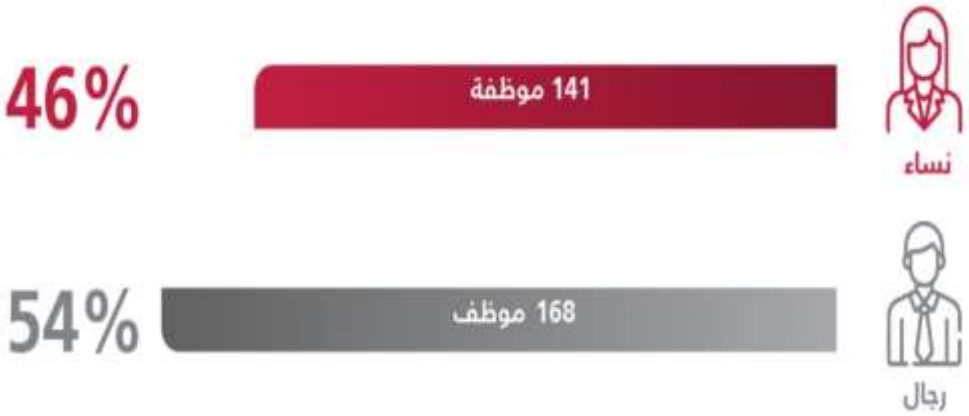

✓ حسب الأعمار

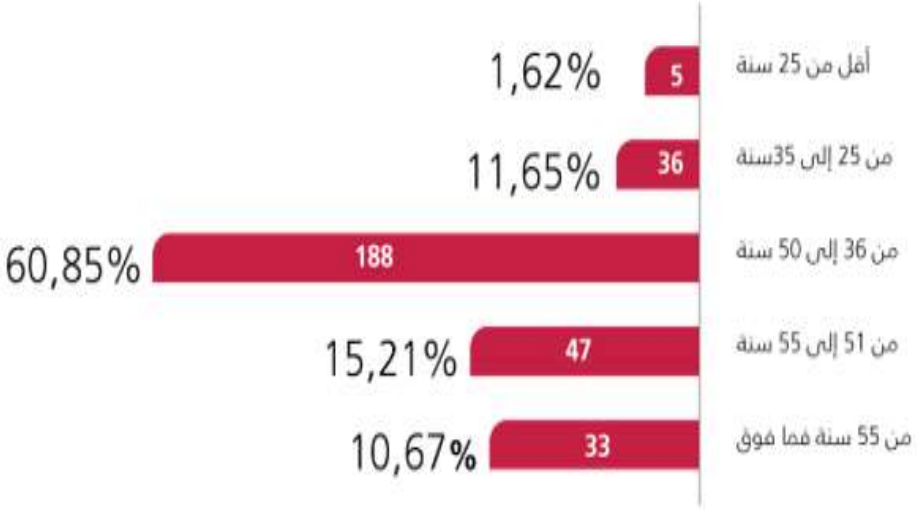

✓ حسب مكان العمل

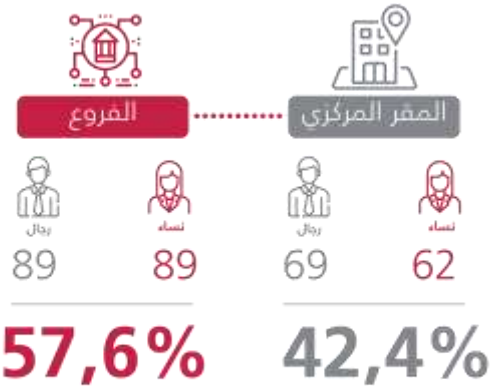

يتواجد قرابة **58%** من الموظفين بالفروع الجهوية لدعم نشاط البنك المتميز بالعمل الميداني والتدخل عن قرب.

2- الصندوق الاجتماعي

يتولى البنك التصرف في الصندوق الإجتماعي حسب الإتفاقية المصادق عليها من قبل الجمعية المهنية للبنوك وذلك من خلال إسناد قروض لا غير لفائدة الموظفين بنسبة فائدة تفاضلية، ويتم إسناد هذه القروض أساسا لإقتناء قطعة أرض أو بناء أو شراء مسكن أو قروض لأغراض إجتماعية طبقا للإتفاقية المشتركة لقطاع البنوك والمؤسسات المالية.

وقد تمّت المصادقة على نظام التصرف في موارد الصندوق من قبل مجلس الإدارة في دورته رقم 51 بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ويتم البت في الملفات للانتفاع بتدخلات الصندوق عن طريق اللجنة الاستشارية للمؤسسة.

وتولّى الصندوق خلال سنة 2022، إسناد **29** قرضا بمبلغ جملي يناهز **657** أ د.

الجزء الرابع

القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022

1- الموازنـة

(بالألف دينار)	2021-12-31	2022-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
الأصـول				
الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة	18 442	9 989	-8 453	-45,8%
مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية	265 972	227 782	-38 190	-14,3%
مستحقات على الحرفاء	1 351 745	1 416 843	65 098	4,8%
محفظة السندات الاستثمار	1 352	41 441	40 089	2965,1%
الأصول الثابتة	7 889	9 556	1 667	21,1%
أصول أخرى	32 259	36 857	4 598	14,2%
المجموع	**1 677 659**	**1 742 468**	**64 809**	**3,8%**
الخصوم والأموال الذاتية				
الخصـوم				
البنك المركزي وح ج البريدية	1 872	2 081	209	11,2%
المؤسسات المالية والبنكية	-	-	-	-
ودائع وأموال الحرفاء	28 480	30 720	2 240	7,9%
موارد خصوصية وإقتراضات	1 460 798	1 504 641	43 843	3,0%
خصوم أخرى	86 520	95 816	9 296	10,7%
مجموع الخصوم	**1 577 670**	**1 633 258**	**55 588**	**3,5%**
الأمـوال الذاتيـة				
رأس المال	60 000	60 000	0	0
الإحتياطات	10 730	12 710	1 980	18,5%
أرباح مؤجلة	22 205	27 396	5 191	23,4%
نتيجة الفترة	7 054	9 104	2 050	29,06%
مجموع الأمـوال الذاتيـة	99 989	109 210	9 221	9,2%
مجموع الخصوم والأموال الذاتية	**1 677 659**	**1 742 468**	**64 809**	**3,8%**

2- التعهدات خارج الموازنة

(بالألف الدينار)	2021-12-31	2022-12-31
كفالات وضمانات مقدمة	892	838
التزامات مقدمة	-	-
مجموع الخصوم المحتملة	**892**	**838**
تعهدات التمويل المقدمة	100 655	63 210
تعهدات على الأسهم (مساهمات غير محررة)	-	-
مجموع التعهدات المقدمة	**100 655**	**63 210**
التعهدات التمويل المقبولة	76 457	79 914
ضمانات مقبولة	1 310 351	1 376 353
مجموع التعهدات المقبولة	**1 386 808**	**1 456 267**

3- قائمة النتائج

(بالألف دينار)	2021-12-31	2022-12-31	مبلغ التغيير	نسبة التغيير (%)
إيرادات الإستغلال البنكي	**62 112**	**65 603**	**3 491**	**5,60%**
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	55 191	58 014	2 823	5,11%
أرباح متأتية من محفظة سندات تجارية وعمليات مالية	3	95	92	3066,67%
عمولات	6 918	7 494	576	8,33%
أعباء الإستغلال البنكي	**-5 523**	**-5 728**	**-205**	**0,3%**
فوائد مدينة	-5 523	-5 728	-205	0,3%
الناتج البنكي الصافي	56 589	59 875	3 286	5,81%
مخصصات المدخرات	-3 011	-1 576	1 435	-47,66%
مخصصات المدخرات ونتيجة معدلة لمبالغ على السندات الاستثمار	-43	-1	42	-97,67%
إيرادات إستغلال أخرى	312	203	-109	-34,94%
الأجور	-26 637	-27 857	-1 220	4,58%
أعباء الإستغلال العامة	-9 377	-12 388	-3 011	32,11%
مخصصات الإستهلاكات	-2 317	-2 513	-196	0,96%
نتيجة الإستغلال	**15 515**	**15 742**	**-227**	**-1,46%**
عادية ربح/خسارة متأتي(ة) من إيرادات أخرى	499	-249	-748	-149,90%
الأداء على الشركات	-8 043	-6 390	1 653	-20,55%
نتيجة الأنشطة العادية	7 971	9 104	1 133	14,21%
ربح/خسارة متأتي(ة) من عناصر طارئة	-918	-	-918	100%
النتيجة الصافية	7 054	9 104	2 050	29,06%
تغيرات محاسبية	-	-	-	-
النتيجة الصافية بعد التغيرات المحاسبية	7 054	9 104	2 050	29,06%

4- جـدول التدفّقـات النقديـة

2022-12-31	2021-12-31	
		نشاط الاستغـلال
64 433	61 422	مداخيل الاستغلال البنكي
<65>	<85>	أعباء الإستغلال البنكي
-	-	إيداعات أو سحوبات لدى مؤسسات مالية وبنكية أخرى
<58 019>	<67 863>	اقراضات و تسبيقات أو تسديد ديون وتسبيقات لفائدة الحرفاء
2 000	2 300	إيداع أو سحب ودائع الحرفاء
<25 566>	<21 882>	مبالغ محولة لفائدة العاملين بالبنك ولفائدة مدينين آخرين
<52 728>	<8 999>	تدفقات نقدية أخرى متأتية من نشاط الإستغلال
<11 157>	<1 168>	الأداء على الشركات
<81 102>	**<36 275>**	**التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستغلال**
		نشـــاط الإستثمـــار
-	-	فوائد ومرابيح متأتية من محفظة الإستثمار
-	-	شراءات أو بيوعات محفظة الإستثمار
<4 180>	<1 453>	شراءات أو بيوعات أصول ثابتة
<4 180>	**<1 453>**	**التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط الإستثمار**
		نشـاط التمويـــل
-	-	إصدار أسهم
<7 712 >	<6 599>	تسديد ديون
46 164	**81 869**	زيادة أو انخفاض الموارد الخصوصية
38 452	**75 269**	**التدفقات النقدية الصافية المتأتية من نشاط التمويل**
<46 830>	37 541	تغيرات صافية في السيولة المالية و ما يعادلها خلال السنة المالية
281 906	244 365	السيولة المالية وما يعادلها في مفتتح السنة المالية
235 076	**281 906**	**السيولة المالية وما يعادلها في نهاية السنة المالية**

5- تحليل القوائم المالية لسنة 2022

سجل البنك نموا في حجم موازنته بنسبة 3,8% لتبلغ ما قيمته 742,468 1 مليون دينار (م د) في 31 ديسمبر 2022 مقابل 677,659 1 م د في نهاية سنة 2021.

سجل صافي القروض الجارية المسندة من قبل البنك لتمويل الإقتصاد الوطني الذي يمثل بمفرده 81% من أصول البنك، تطورا بنسبة 4,8% بالمقارنة مع السنة السابقة،

سجل بند الموارد الخصوصية والإقتراضات الذي يستأثر بنسبة 92% من مجموع الموازنة في موفى سنة 2022 نموا بنسبة 3,5%.

كما حقق البنك في 31 ديسمبر 2022 ناتجا بنكيا صافيا بـ59,875 م د مسجلا بذلك تطورا بنسبة 5,8% مقارنة بما حققه البنك خلال سنة 2021.

سجل البنك تطورا في نتيجة الإستغلال لسنة 2022 بنسبة 1,5% لتبلغ 15,742 م د مقابل 15,515 م د خلال سنة 2021،

أما على صعيد النتيجة الصافية، فقد سجل البنك خلال سنة 2022 نتيجة ربحية بـ9,104 م د مقابل 7,054 م د خلال سنة 2021.

1- الموارد

1.1-الأموال الذاتية:

بلغت الأموال الذاتية للبنك ما قدره 109,210م د في 31 ديسمبر 2022 مقابل 99,989 م د سنة 2021.

مسجلا تطورا بمبلغ قدره 9,221 م د منه 20 م د يمثل مبلغ الترفيع في رأس مال البنك الذي أقرته الجلسة العامة الخارقة للعادة بتاريخ 11 جويلية 2018.

وبذلك تتكون هذه الأموال بالخصوص من رأس المال (60 م د) وإحتياطات قدرها 12,710 م د ونتائج ايجابية مؤجلة بمبلغ 27,396 م د ونتيجة صافية إيجابية لسنة 2022 في حدود 9,104 مليون دينار.

2.1-الموارد الأخرى:

بلغت الموارد الأخرى للبنك 633,258 1 م د في موفى سنة 2022 مقابل 577,670 1 م د في سنة 2021، وهي موزعة كما يلي:

الإقتراضات والموارد الخصوصية:

تطورت هذه الموارد خلال سنة 2022 بمبلغ قدره 43,843 م د إذ بلغت 1 504,641 م د مقابل 1 460,798 م د في موفى سنة 2021.

وتتوزع هذه الموارد كما يلي

مصادر التمويل	المبلغ
موارد تصرّف للحساب:	880,102 م د
إقتراضات وموارد خصوصية:	622,875 م د
ديون مرتبطة	1,664 م د
المجموع	**1 504,641**

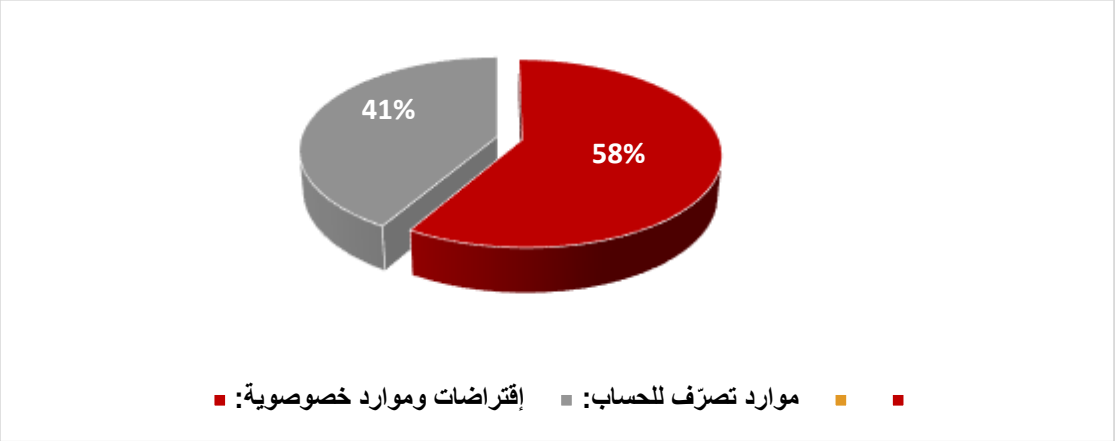

أ- موارد تصرّف للحساب:

وتتوزع الموارد المالية التي يتصرف فيها البنك للحساب كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
خط تمويل القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات	239,271	27,19
الرصيد الصافي للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	193,936	22,04
خط اعتماد الانطلاق	128,770	14,63
برنامج قانون المالية لسنة 2017 (الفصل 11) قروض صغيرة	112,413	12,77
خط تمويل مال متداول الصناعات التقليدية	50,506	5,74
خط تمويل برنامج المقاولات الصغرى في مجال الصيانة العامة للطرقات (وزارة التجهيز)	23,238	2,64
خط تمويل وزارة المرأة	27,542	3,13
موارد وزارة الفلاحة (قروض صغيرة)	14,000	1,59
برنامج قانون المالية التكميلي لسنة 2015 (الفصل 6)	8,046	0,91

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
برنامج التمويل شركة فسفاط قفصة	4,520	0,51
خطوط تمويل قروض صغيرة (ETAP)	3,667	0,42
برنامج صندوق الصداقة القطري	2,482	0,28
الرصيد الصافي للصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية	5,392	0,61
برنامج STARTUP Education	7,061	0,80
برنامج START UP Commune	10,768	1,22
موارد Green Startup	2,227	0,25
برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الكورونا	35,192	4,00
خط مشروعك	2,355	0,27
برنامج التعاون التونسي البلجيكي (قروض صغيرة)	1,857	0,21
خط تمويل ETAP	2,184	0,25
خط تمويل BRITCH GAZ	1,539	0,17
البرنامج الجهوي للتنمية	1,100	0,12
برنامج قروض المساهمة PNUD	0,584	0,07
برنامج وزارة التكوين المهني والتشغيل	0,541	0,06
برنامج تعاون مع منظمة الأمم للتنمية المحلية (قروض صغيرة)	0,444	0,05
خطوط تمويل STORM	0,197	0,02
برامج أخرى ((OMS-SSI ECO Monitoring – OVERSEAS- SEREPT	0,270	0,03
المجموع	**880,102**	**100,000**

ب- إقتراضات وموارد خصوصية:

وتتوزع الإقتراضات والموارد الخصوصية للبنك في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

الموارد	المبلغ (م د)	النسبة (%)
إعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل لتمويل المشاريع الصغرى	362,100	58,13
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي 1	4,644	0,75
قرضي الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي 2	103,165	16,56
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 1	0,078	0,01
خطي تمويل البنك الإسلامي للتنمية 2	62,278	10,00
برنامج قانون المالية لسنة 2017 الفصل 11 تمويل مشاريع صغرى	90,610	14,55
المجموع	**622,875**	**100,000**

ودائع وأموال الحرفاء

بلغ رصيد ودائع وأموال الحرفاء لدى البنك في موفى سنة 2022 ما قدره 30,720 م د مقابل 28,480 م د في موفى سنة 2021 ويمثل رصيد الحسابات الخاصة لتمويل المشاريع الصغرى ما قدره 9,981 م د في حين تمثل المبالغ الأخرى رصيد الحسابات الجارية للحرفاء.

البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

ارتفعت المبالغ المرصودة بالخزينة العامة للبلاد التونسية والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية في موفى سنة 2022 في حدود مبلغ قدره 2,081 م د مقابل 1,872 م د سنة 2021.

الخصوم الأخرى

ارتفع بند الخصوم الأخرى من 86,520 م د سنة 2021 ليبلغ 95,816 م د في موفى 2022. وتمثل بالخصوص: مبالغ للدفع لفائدة مزودي باعثي المشاريع الصغرى (33,227 م د) عمولات ضمان للدفع لفائدة الصندوق الوطني للضمان (23,871 م د) أعباء وأجور للدفع (17,325 م د) وضرائب وأداءات للدفع (8,781 م د).

2- الاستعمالات

المستحقات على الحرفاء:

تطورت المستحقات على الحرفاء بزيادة قدرها 65,098 م د أي بنسبة 4,8% لترتفع من 1 351,745 م د في نهاية سنة 2021 إلى 1 416,843 م د في موفى سنة 2022. وتتوزع هذه المستحقات كما يلي:

مستحقات على الحرفاء (م د)	2021	2022	مبلغ التغيير
موارد عادية	25,397	25,747	-32,105
موارد خصوصية (الإقتراضات)	332,979	383,340	50,362
موارد خصوصية (خطوط تمويل تصرف للحساب)	877,314	889,683	42,935
الحسابات المدينة	2,721	3,064	0,071
مستحقات أخرى على الحرفاء	3,240	3,233	-0,222
مجموع القروض الجارية على الحرفاء	**1 131,659**	**1 192,699**	61,041
الفوائض المخصصة	-36,999	-40,516	-3,517
المدخرات	-52,680	-54,909	-3,339
مجموع القروض الجارية الصافية على الحرفاء	**1 058,508**	**1 112,693**	54,185

الخزينة والبنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية

تراجع مبلغ هذا البند من 18,442 م د سنة 2021 إلى 9,989 د في 31 ديسمبر 2022

مستحقات على المؤسسات المالية والبنكية

سجل هذا البند في موفى سنة 2022 تراجع بنسبة 14% أي من 265,972 م د في نهاية سنة 2021 إلى 227,782م د في 31 ديسمبر 2022. وتمثل فائض السيولة الموظفة بالسوق النقدية على مدة قصيرة المدى لتمكين البنك من الإيفاء بتعهداته على مستوى صرف القروض وخلاص المزودين.

الأصول الثابتة:

بلغ بند الأصول الثابتة صافية من الاستهلاكات في موفى سنة 2022 ما قدره 9,556 م د مقابل 7,889م د في نهاية سنة 2021.

محفظة المساهمات:

بلغ المبلغ الصافي لهذا البند ما قدره 41,441 د في سنة 2022 مقابل 1,352 م د في نهاية سنة 2021. وتمثل مساهمات البنك بالشركات الجهوية ذات رأسمال مخاطر (3,104 م د) والشركة التونسية للمقاصة (69 أد) والشركة التونسية للضمان (20 أد).

أصول أخرى:

ارتفع مبلغ الأصول الأخرى بمبلغ قدره 4,598 م د أي بنسبة 14,2% إذ بلغ 36,857 م د في موفى سنة 2022 مقابل 32,259 م د في نهاية سنة 2021. وهي تمثل بالأساس مستحقات على الدولة بعنوان تحمل الدولة للقروض الفلاحية التي تم التخلي عنها (10,438 م د) وعمولات التصرف في الصناديق الخاصة (ONA- – Fonapram Intilak- FR) (12 د).

3- التعهدات خارج الموازنة

سجلت التعهدات المقدمة بعنوان القروض خلال سنة 2022 تراجعا مقارنة بسنة 2021 حيث تقدر هذه التعهدات بـ 63,210 م د في 31 ديسمبر 2022 مقابل 100,655 م د في 31 ديسمبر 2021.

إرتفع مبلغ التعهدات المقبولة من 1 386,808 م د سنة 2021إلى 1 456,267 م د في موفى سنة 2022. وتتمثل أساسا في تعهدات مقبولة من الصندوق الوطني للضمان بـ 588,656 م د و 787,697م د بعنوان ضمان إعتمادات.

4- النتائــج:

الناتج البنكي الصافي:

سجل الناتج البنكي الصافي تطورا بنسبة 5,81 % أي من 56,589 م د سنة 2021 إلى 59,875 م د خلال سنة 2022.

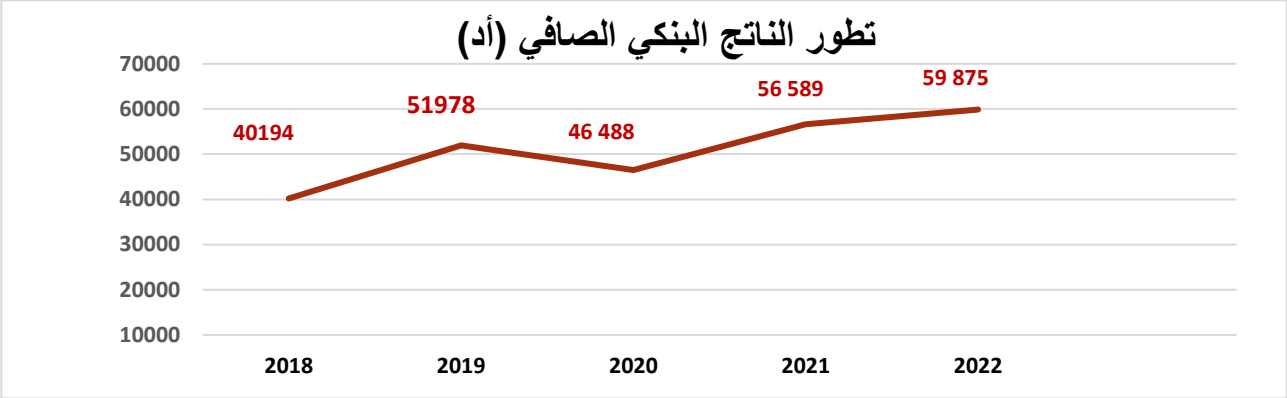

وتمثل حصة المداخيل المتأتية من الفوائد 88% من مجموع ايرادات البنك لسنة 2022.

وسجلت إيرادات البنك من العمولات ارتفاعا بنسبة 11% خلال سنة 2022 أي من 6,918 م د خلال سنة 2021 إلى 7,494 م د سنة 2022. ويبرز الرسم التالي هيلكة الناتج البنكي الصافي للبنك خلال سنة 2022:

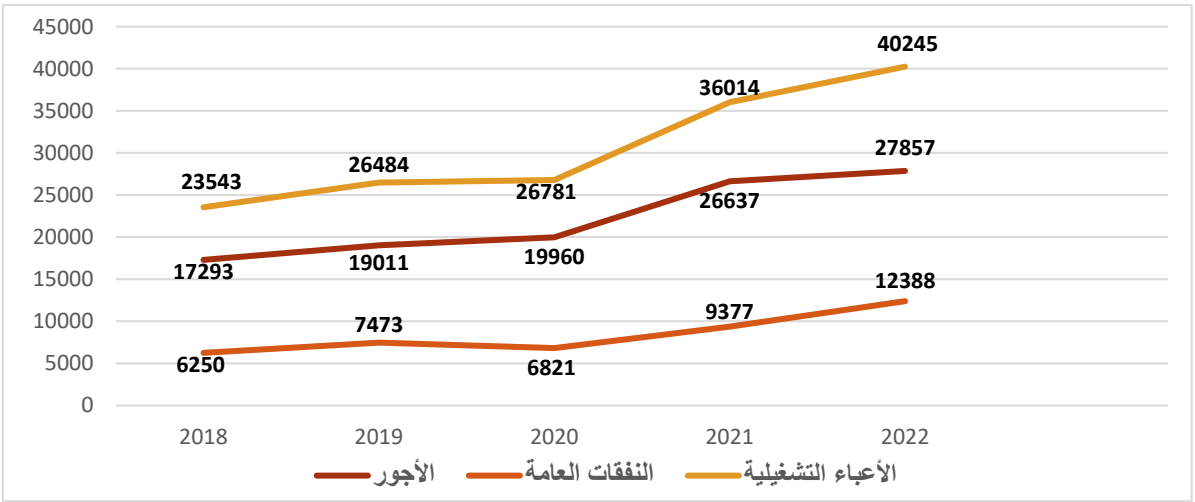

وتبعا لمستوى الأعباء التشغيلية والناتج البنكي الصافي، فقد بلغ ضارب الإستغلال في نهاية سنة 2022 تحسنا ملحوظا ليبلغ 67,2 % مقابل 63,3% خلال سنة 2021.

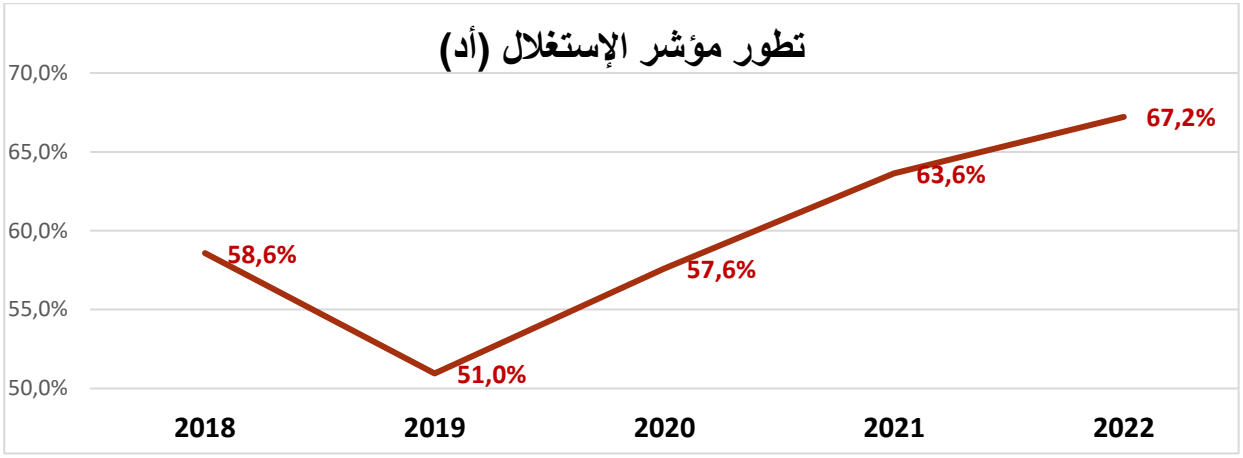

نتيجة الإستغلال

سـجل البنك في موفى سـنة 2022 نتيجة إسـتغلال إيجابية بقيمة 15,742 م د مقابل 15,515 م د في موفى سـنة 2021 أي تطور بنسبة 2%.

النتيجة الصافية:

سجل البنك خلال سنة 2022 نتيجة صافية ربحية بـ9,104 مليون دينار مقابل نتيجة صافية بـ7,054 مليون دينار خلال سنة 2021. وبذلك يحافظ على الوتيرة للنتائج الإيجابية المسجلة خلال السنوات السابقة.

ويبرز الرسم التالي التطور المتواصل للنتائج الصافية للبنك خلال الفترة 2018-2022 (أد):

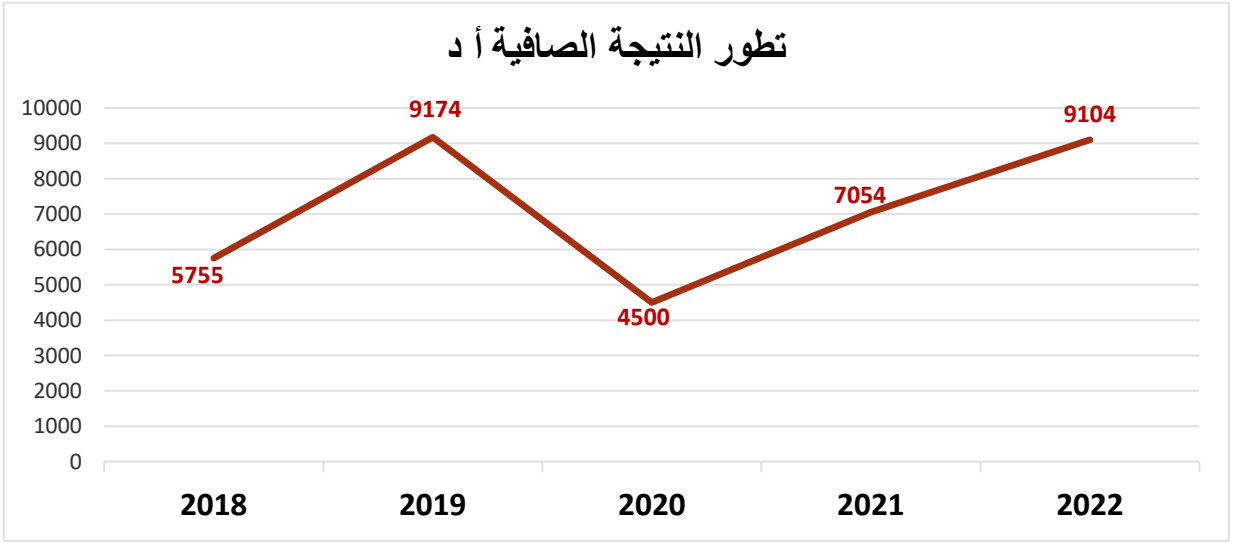

الجزء الخامس

تقريرا مراقبي الحسابات لسنة 2022

RAPPORT GENERAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES

EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2022

Mesdames, Messieurs les Actionnaires
De La Banque Tunisienne De Solidarité - BTS BANK

I- Rapport sur l'audit des états financiers

1- Opinion

En exécution de la mission de commissariat aux comptes qui nous a été confiée par votre assemblée générale ordinaire du 29 avril 2022, nous avons effectué l'audit des états financiers de la **Banque Tunisienne De Solidarité « BTS BANK »** (la « Banque ») qui comprennent le bilan arrêté au 31 décembre 2022, l'état des engagements hors bilan, l'état de résultat et l'état des flux de trésorerie pour l'exercice clos à cette date, ainsi que les notes annexes, y compris le résumé des principales méthodes comptables.

Ces états financiers font ressortir des capitaux propres positifs de **109 210 KDT,** y compris le résultat bénéficiaire net de l'exercice s'élevant à **9 104 KDT.**

À notre avis, les états financiers ci-joints présentent sincèrement, dans tous leurs aspects significatifs, la situation financière de la BTS BANK au 31 décembre 2022, ainsi que sa performance financière et ses flux de trésorerie, conformément au système comptable des entreprises.

2- Fondement de l'opinion

Nous avons effectué notre audit selon les normes internationales d'audit applicables en Tunisie. Les responsabilités qui nous incombent en vertu de ces normes sont plus amplement décrites dans la section « Responsabilité de l'auditeur pour l'audit des états financiers » du présent rapport. Nous sommes indépendants de la banque conformément aux règles de déontologie qui s'appliquent à l'audit des états financiers en Tunisie et nous nous sommes acquittés des autres responsabilités déontologiques qui nous incombent selon ces règles.

Nous estimons que les éléments probants que nous avons obtenus sont suffisants et appropriés pour fonder notre opinion d'audit.

3- Questions clés de l'audit

Les questions clés de l'audit sont les questions qui, selon notre jugement professionnel, ont été les

plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée. Ces questions ont été traitées dans le contexte de notre audit des états financiers pris dans leur ensemble et aux fins de la formation de notre opinion sur ceux-ci, et nous n'exprimons pas une opinion distincte sur ces questions.

Nous avons déterminé que les questions décrites ci-après constituent les questions clés de l'audit qui doivent être communiquées dans notre rapport.

3-1- Prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2022, les intérêts et revenus assimilés et les commissions, portés au niveau de l'état de résultat, totalisent respectivement 58 014 KDT et 7 494 KDT, soit 99% du total des produits d'exploitation bancaire enregistrés au titre de l'exercice 2022.

Les méthodes de prise en compte des commissions et des intérêts et revenus assimilés sont décrites au niveau des notes aux états financiers *2.2.2 «* Règles de prise en compte des intérêts et commissions sur les engagements ».

Bien que la majeure partie de ces revenus soit générée et comptabilisée automatiquement par le système d'information de la banque, nous avons considéré que la prise en compte des intérêts et revenus assimilés et des commissions en produits constitue un point clé d'audit en raison du volume important des transactions et de l'importance de cette rubrique par rapport au total des produits d'exploitation bancaire.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Dans le cadre de notre audit des comptes, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Un examen des politiques, des processus et des contrôles mis en place par la banque en vue de la reconnaissance et la comptabilisation des revenus ;
- L'évaluation de l'environnement informatique compte tenu de la génération et de la prise en compte automatique des revenus en comptabilité ;
- La vérification du respect de la norme comptable NCT 24 relative aux « engagements et revenus y afférents dans les établissements bancaires » en matière de prise en compte des revenus et de séparation des exercices comptables ;
- La réalisation de procédés analytiques sur l'évolution des intérêts et des commissions ;
- La fiabilité des méthodes de réservation des intérêts ;
- La vérification du caractère approprié des informations fournies dans les notes aux états financiers.

3-2- Classification des créances et estimation des provisions

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2022, les créances envers les clients s'élèvent à 1 416 843 KDT, les provisions constituées en couverture des risques rattachés à ces créances s'élèvent à 54 909 KDT et les intérêts à recevoir sur ressource spéciale et agios réservés ont atteint 60 726 KDT.

Conformément à la circulaire de la Banque Centrale de Tunisie n°91-24 du 17 décembre 1991, relative à la division, couverture et suivi des engagements, la Banque doit constituer des provisions à affecter

spécifiquement à tout actif classé, ces provisions se déterminent compte tenu des garanties reçues. La constitution de ces provisions pour couverture des actifs classés est une question clé de notre audit, étant donné que la valeur des engagements est significative (81% de la valeur des actifs de la banque au 31/12/2022). Ces provisions sont déterminées compte tenu des garanties reçues du Fonds National de Garantie (FNG) qui assure le remboursement de 90% du principal des créances impayées après épuisement de toutes les voies de recours judiciaires.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Nous avons, à partir des entretiens avec la direction et de l'examen des procédures de contrôle mises en place par la Banque, pris connaissance de la méthode d'évaluation du risque de contrepartie et de la constatation des provisions nécessaires compte tenu des garanties obtenues. La méthode de classification des engagements de la clientèle repose principalement sur l'antériorité de la créance.

Nous avons ainsi mis en œuvre les diligences d'audit suivantes :

- Le rapprochement de la situation des engagements de la clientèle aux données comptables ;
- La vérification de la capacité de la Banque à satisfaire les exigences de dépôt de dossiers d'exécution de la garantie recevables par le Fonds National de Garantie ;
- La vérification des informations fournies par le management de la Banque au sujet de sa capacité à exécuter la garantie FNG

3-3-Commissions de gestion à recevoir :

✓ **Point clé d'audit :**

Au 31 décembre 2022, les commissions de gestion à recevoir inscrites à l'actif du bilan totalisent 12 312 KTND. Nous considérons que ces éléments sont particulièrement importants d'autant plus qu'ils incluent des montants anciens qui méritent d'être analysés afin d'estimer les risques particuliers liés à leur consistance.

✓ **Procédures d'audit mises en œuvre en réponse à ce risque**

Ces éléments ont fait l'objet d'un échange avec la gouvernance de la banque pour évaluer les risques qui leur sont liés. A cet effet, nos travaux ont porté plus particulièrement sur les éléments suivants :

- Discussion des procédures de gestion des fonds concernés afin d'estimer le degré de maitrise de ces risques par la banque
- Revue des rapports de la commission de suivi du FONAPRAM dans laquelle siègent les représentants des institutions impliquées y compris la BTS et la banque centrale de Tunisie.

4- Rapport de gestion

La responsabilité du rapport de gestion incombe au Conseil d'Administration. Notre opinion sur les états financiers ne s'étend pas au rapport de gestion et nous n'exprimons aucune forme d'assurance que ce soit sur ce rapport.

En application des dispositions de l'article 266 du code des sociétés commerciales, notre responsabilité consiste à vérifier l'exactitude des informations données sur les comptes de la banque dans le rapport de gestion par référence aux données figurant dans les états financiers. Nos travaux consistent à lire le rapport de gestion et, ce faisant, à apprécier s'il existe une incohérence significative entre celui-ci et les états financiers ou la connaissance que nous avons acquise au cours de l'audit, ou encore si le rapport de gestion semble autrement comporter une anomalie significative. Si, à la lumière des travaux que nous avons effectués, nous concluons à la présence d'une anomalie significative dans le rapport de gestion, nous sommes tenus de signaler ce fait.

Nous n'avons rien à signaler à cet égard.

5- ***Responsabilités de la direction et des responsables de la gouvernance à l'égard des états financiers***

Le Conseil d'Administration est responsable de la préparation et de la présentation fidèle des états financiers conformément aux principes comptables généralement admis en Tunisie, ainsi que du contrôle interne qu'il considère comme nécessaire pour permettre la préparation d'états financiers exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs.

Lors de la préparation des états financiers, c'est à la direction qu'il incombe d'évaluer la capacité de la banque à poursuivre son exploitation, de communiquer, le cas échéant, les questions relatives à la continuité d'exploitation et d'appliquer le principe comptable de continuité d'exploitation, sauf si la direction a l'intention de liquider la banque ou de cesser son activité ou si aucune autre solution réaliste ne s'offre à elle.

Il incombe aux responsables de la gouvernance de surveiller le processus d'information financière de la banque.

6- ***Responsabilités de l'auditeur pour l'audit des états financiers***

Nos objectifs sont d'obtenir l'assurance raisonnable que les états financiers pris dans leur ensemble sont exempts d'anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, et de délivrer un rapport de l'auditeur contenant notre opinion. L'assurance raisonnable correspond à un niveau élevé d'assurance, qui ne garantit toutefois pas qu'un audit, réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, permettra toujours de détecter toute anomalie significative qui pourrait exister. Les anomalies peuvent résulter de fraudes ou d'erreurs et elles sont considérées comme significatives lorsqu'il est raisonnable de s'attendre à ce que, individuellement ou collectivement, elles puissent influer sur les décisions économiques que les utilisateurs des états financiers prennent en se fondant sur ceux-ci.

Dans le cadre d'un audit réalisé conformément aux normes internationales d'audit applicables en Tunisie, nous exerçons notre jugement professionnel et faisons preuve d'esprit critique tout au long de cet audit. En outre :

- Nous identifions et évaluons les risques que les états financiers comportent des anomalies significatives, que celles-ci résultent de fraudes ou d'erreurs, concevons et mettons en œuvre des procédures d'audit en réponse à ces risques, et réunissons des éléments probants suffisants et appropriés pour fonder notre opinion. Le risque de non-détection d'une anomalie significative résultant d'une fraude est plus élevé que celui d'une anomalie significative résultant d'une erreur, car la fraude peut impliquer la collusion, la falsification,

les omissions volontaires, les fausses déclarations ou le contournement du contrôle interne ;

- Nous acquérons une compréhension des éléments du contrôle interne pertinents pour l'audit afin de concevoir des procédures d'audit appropriées dans les circonstances ;
- Nous apprécions le caractère approprié des méthodes comptables retenues et le caractère raisonnable des estimations comptables faites par la direction, de même que des informations y afférentes fournies par cette dernière ;
- Nous tirons une conclusion quant au caractère approprié de l'utilisation par la direction du principe comptable de continuité d'exploitation et, selon les éléments probants obtenus, quant à l'existence ou non d'une incertitude significative liée à des évènements ou situations susceptibles de jeter un doute important sur la capacité de la banque à poursuivre son exploitation. Si nous concluons à l'existence d'une incertitude significative, nous sommes tenus d'attirer l'attention des lecteurs de notre rapport sur les informations fournies dans les états financiers au sujet de cette incertitude ou, si ces informations ne sont pas adéquates, d'exprimer une opinion modifiée. Nos conclusions s'appuient sur les éléments probants obtenus jusqu'à la date de notre rapport. Des évènements ou situations futurs pourraient par ailleurs amener la banque à cesser son exploitation ;
- Nous évaluons la présentation d'ensemble, la forme et le contenu des états financiers, y compris les informations fournies dans les notes, et apprécions si les états financiers représentent les opérations et évènements sous-jacents d'une manière propre à donner une image fidèle ;
- Nous communiquons aux responsables de la gouvernance notamment l'étendue et le calendrier prévus des travaux d'audit et nos constatations importantes, y compris toute déficience importante du contrôle interne que nous aurions relevée au cours de notre audit ;
- Nous fournissons également aux responsables de la gouvernance une déclaration précisant que nous nous sommes conformés aux règles de déontologie pertinentes concernant l'indépendance, et leur communiquons toutes les relations et les autres facteurs qui peuvent raisonnablement être considérés comme susceptibles d'avoir des incidences sur notre indépendance ainsi que les sauvegardes connexes s'il y a lieu ;
- Parmi les questions communiquées aux responsables de la gouvernance, nous déterminons quelles ont été les plus importantes dans l'audit des états financiers de la période considérée : ce sont les questions clés de l'audit. Nous décrivons ces questions dans notre rapport, sauf si des textes légaux ou réglementaires en empêchent la publication ou si, dans des circonstances extrêmement rares, nous déterminons que nous ne devrions pas communiquer une question dans notre rapport parce que l'on peut raisonnablement s'attendre à ce que les conséquences néfastes de la communication de cette question dépassent les avantages pour l'intérêt public.

II-Rapport relatif aux obligations légales et réglementaires

Dans le cadre de notre mission de commissariat aux comptes, nous avons également procédé aux vérifications spécifiques prévues par les normes publiées par l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie et par les textes règlementaires en vigueur en la matière.

1- Efficacité du système de contrôle interne

En application des dispositions de l'article 3 de la loi 94-117 du 14 novembre 1994, telle que modifiée par la loi 2005-96 du 18 octobre 2005, portant promulgation réorganisation du marché

financier, nous avons procédé à une évaluation générale portant sur l'efficacité du système de contrôle interne de la banque. À ce sujet, nous rappelons que la responsabilité de la conception et de la mise en place d'un système de contrôle interne ainsi que la surveillance périodique de son efficacité et de son efficience incombent à la direction et au conseil d'administration.

Sur la base de notre examen, nous n'avons pas identifié des déficiences importantes du contrôle interne. Un rapport traitant des faiblesses et des insuffisances identifiées au cours de notre audit a été remis à la Direction Générale de la Banque.

2- Conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières à la réglementation en vigueur

En application des dispositions de l'article 19 du décret n°2001-2728 du 20 novembre 2001, nous avons procédé aux vérifications portant sur la conformité de la tenue des comptes des valeurs mobilières émises par la banque avec la réglementation en vigueur.

La responsabilité de veiller à la conformité aux prescriptions de la réglementation en vigueur incombe au Conseil d'Administration.

Sur la base des diligences que nous avons estimées nécessaires de mettre en œuvre, nous n'avons pas détecté d'irrégularité liée à la conformité des comptes de la banque avec la réglementation en vigueur.

Tunis, le 10 Avril 2023
Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet SNJ	P/Cabinet CNW
Nedra JLASSI	Neji HAJJI

RAPPORT SPECIAL DES COMMISSAIRES AUX COMPTES
EXERCICE CLOS LE 31 DECEMBRE 2022

***Mesdames, Messieurs les actionnaires de la Banque Tunisienne de Solidarité*-BTS BANK-**

En application des articles 43 et 62 de la loi n° 2016-48 relative aux banques et aux établissements financiers et de l'article 200 et suivants et de l'article 475 du code des sociétés commerciales, nous reportons ci-dessous sur les conventions conclues et les opérations réalisées au cours de l'exercice 2022.

Notre responsabilité est de nous assurer du respect des procédures légales d'autorisation et d'approbation de ces conventions ou opérations et de leur traduction correcte in fine dans les états financiers. Il ne nous appartient pas de rechercher spécifiquement et de façon étendue l'existence éventuelle de telles conventions ou opérations mais de vous communiquer, sur la base des informations qui nous ont été données et celles obtenues au travers de nos procédures d'audit, leurs caractéristiques et modalités essentielles, sans avoir à nous prononcer sur leur utilité et leur bien fondé. Il vous appartient d'apprécier l'intérêt qui s'attachait à la conclusion de ces conventions et la réalisation de ces opérations en vue de leur approbation

1. Conventions nouvellement conclues au cours de l'exercice clos le 31 décembre 2022 (Autres que les rémunérations des dirigeants) :

1. La BTS BANK a conclu une convention avec le Ministère des finances et le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle en date du 12 Avril 2022 ayant pour objet la création d'une ligne de financement des institutions de l'économie sociale et solidaire sous forme de crédits avec des conditions préférentielles du 01 janvier 2022 au 31 décembre 2024. Les crédits éligibles à cette ligne sont octroyés au taux d'intérêt de 5% sans autofinancement et avec une durée de remboursement maximale de 7 ans dont une année de grâce.

   Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (4% TTC des déblocages) et de recouvrement (5% TTC des recouvrements)

   Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2022 au titre de la gestion de ce programme.

2. La BTS BANK a conclu une convention avec le ministère des finances et le Ministère de l'emploi et de la formation professionnelle en date du 12 Avril 2022 portant sur « la gestion de la ligne de financement des propriétaires de petits projets et des professions dans les activités économiques qui font face à des difficultés suite à l'épidémie du virus Covid-19 ».

   Cette convention a pour objet l'octroi de crédits sans intérêts ne dépassant pas 5 000 DT aux entrepreneurs de petits projets en difficulté suite à la pandémie du Covid 19. Lesdits crédits sont remboursables dans un délai de 4 ans dont une année de grâce. Des intérêts de retard au taux annuel de 4% seront constatés en cas de retard de paiement.

Aux termes de cette convention la BTS Bank percevra des commissions de gestion (5% TTC des déblocages) et de recouvrement (5% TTC des recouvrements).

Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2022 au titre de la gestion de ce programme.

3. Une convention a été signée entre la BTS, la Direction Générale du Génie Rural et de l'Exploitation des Eaux du ministère de l'agriculture, l'Agence de Promotion des Investissements Agricoles et la GIZ en date du 06 mai 2022. Cette convention a pour objet la mise en place d'un cadre de collaboration entre les contractants pour l'accompagnement de jeunes entrepreneurs agricoles et ruraux issus du programme Agripreneurs.

   Aux termes de cette convention la BTS Bank perçoit des commissions de gestion (5% HT des déblocages) et de recouvrement (5% HT des recouvrements)

   Aucune commission n'a été perçue par la BTS BANK en 2022 au titre de la gestion de ce programme.

II.Opérations réalisées relatives à des conventions antérieures

L'exécution des conventions conclues au cours des exercices antérieurs par la « BTS BANK » avec les structures étatiques pour la gestion de fonds et lignes de financement s'est poursuivie.

Les commissions enregistrées par la BTS BANK au titre de ces conventions au cours de l'exercice 2022 se détaillent comme suit :

Désignation	Montant au 31/12/2022 en KDT
Commissions de gestion lignes MICRO CREDIT	1 228
Commissions de gestion du programme art 11 LF 2017 MC	377
Commissions de gestion FONAPRAM	512
Commissions de gestion ONA-FR	412
Commissions de gestion Prêt Participatif LFC (LFC 2015)	10
Commissions de gestion INTILAK	261
Commissions de gestion des conventions avec le Ministère de la Femme	206
Commissions de gestion BTP	134
Commissions de gestion FOSDAP	5
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion ETAP Autofinancement	91
Commissions de gestion FOSDAP	5
Commissions de gestion Prog. ENTREPRISE SOLIDAIRE	1
Commissions de gestion GREEN STAT UP	18
Commissions de gestion STAT UP Education	37
Commissions de gestion STAT UP Commune	23
COMMISSION DE GESTION SUR FONDS DE SOUTIEN TPE-COVID	976
Commission de gestion sur Dotations femme programme RAYDETTES	29
TOTAL	**4 326**

A l'exception des conventions citées ci-dessus, votre conseil d'administration ne nous a pas avisés d'aucune convention, au titre de l'exercice 2022, rentrant dans le cadre des articles ci-dessus mentionnés.

III-Obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants

1. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants tels que visés par l'article 200 (nouveau) Il § 5 du Code des Sociétés Commerciales se détaillent comme suit :

1-1- Le Directeur Général a été nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 23 avril 2021. Sa rémunération a été fixée par le Conseil d'Administration dans sa réunion du 04 mars 2022 conformément au décret gouvernemental n°2015-968 du 06 août 2015, fixant le régime de rémunération des directeurs généraux des banques publiques et des présidents de leurs conseils d'administration. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, d'un quota de 500 litres de carburant par mois, de la mise à disposition d'une voiture de fonction et du remboursement des frais téléphoniques.

Egalement, le Directeur Général bénéficie d'une rémunération variable annuelle qui ne dépasse pas 50% de la rémunération fixe et qui sera déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme.

Ainsi, cette rémunération variable n'a pas été encore calculée et décaissée aux titres des exercices 2021 et 2022 et les états financiers comportent des provisions pour un montant de 284 033 DT en couverture des charges qui pourraient être décaissées à ce titre.

Par ailleurs, l'encours des crédits accordés par la BTS à son Directeur Général s'élève au 31 décembre 2022 à 168 535 DT (les crédits ont été octroyés au directeur général avant sa nomination dans ce poste).

1-2- La rémunération du Directeur Général Adjoint, nommé par décision du conseil d'administration dans sa réunion du 30 Avril 2021, est fixée par le conseil d'administration réuni le 04 mars 2022. Cette rémunération se compose d'un salaire mensuel, de diverses primes (prime de bilan, prime de rendement, 13ème mois et enveloppe de fin d'année), d'un quota mensuel de 400 litres de carburant et la mise à sa disposition d'une voiture de fonction.

Egalement, le Directeur Général bénéficie d'une rémunération variable annuelle qui ne dépasse pas 50% de la rémunération fixe et qui sera déterminée en fonction des indices quantitatifs fixés par le contrat programme.

Ainsi, cette rémunération variable n'a pas été encore calculée et décaissé aux titres des exercices 2021 et 2022 et les états financiers comportent des provisions pour un montant de 129 069 DT en couverture des charges qui pourraient être décaissées à ce titre.

2. L'Assemblée Générale Ordinaire tenue le 29 Avril 2022 a fixé le montant des jetons de présence des membres du conseil d'administration ainsi que la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du conseil d'administration comme suit :

- Les jetons de présence des membres du Conseil d'Administration au titre de leur gestion relative à l'exercice 2021 à un montant de cinq mille (5000) dinars brut conformément à la circulaire du premier Ministre n° 28 du 22 Juin 2005 relative aux jetons de présences des administrateurs représentants de l'Etat ;
- Le montant de la rémunération des présidents et des membres des comités émanant du Conseil d'Administration comme suit :

- Un montant de deux mille dinars nets (2000 DT) par séance pour chaque président des comités d'audit et des risques,
- Un montant de mille dinars nets (1000 DT) par séance pour chaque membre des comités d'audit et des risques ainsi que pour chaque président ou membre des autres comités issus du Conseil d'Administration.

3. Les obligations et engagements de la BTS BANK envers ses dirigeants, tels qu'ils ressortent des états financiers de l'exercice clos le 31 décembre 2022, se présentent comme suit :

Nature de la rémunération	Directeur général		Directeur Général Adjoint		Administrateurs et membres de comités	
	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2022	Charges de l'exercice (*)	Passif au 31/12/2022	Charges de l'exercice	Passif au 31/12/2022
Avantages à court terme	371 985	-	233 738	41 650	228 125	79 000
Indemnité de départ à la retraite et congés payés	36 133	583 167**	20 372	57 150***	-	-
Total	**408 118**	**583 167**	**254 110**	**98 800**	**228 125**	**79 000**

(*) Hors charges sociales et parafiscales.

(**) Il a est à signaler qu'une partie de l'indemnité de départ à la retraite du DG relative à l'exercice 2021 a été constatée en 2022 pour un montant de 326 744 DT.

(***) Il est à signaler que l'indemnité de départ à la retraite du DGA relative à l'exercice 2021 a été constatée en 2022 pour un montant de de 25 949 DT.

Par ailleurs, et en dehors des conventions et opérations précitées, nos travaux d'audit n'ont pas révélé l'existence d'autres conventions ou opérations rentrant dans le cadre des textes de loi sus-indiqués.

Tunis, le 10 Avril 2023
Les Co-commissaires aux comptes

P/Cabinet SNJ	P/Cabinet CNW
Nedra JLASSI	Neji HAJJI

الجزء السادس

قرارات الجلسة العامة العادية لسنة 2022

القرار الأول:

إنّ الجلسة العامّة العادية للبنك التونسي للتّضامن المنعقدة بتاريخ 28 أفريل 2023، بعد عرض:

- تقرير مجلس الإدارة حول نشاط البنك لسنة 2022،
- القوائم المالية للبنك المختومة في 31 ديسمبر 2022،
- تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) للسنة المالية 2022.

تسجل إطلاعها على ما جاء في تقرير مجلس الإدارة وفي تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) وتصادق على القوائم المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022 كما تم عرضها عليها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثاني:

إنّ الجلسة العامة العادية بعد الإطلاع على التقرير الخاص لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2022 توافق على الاتفاقيات القانونية المنصوص عليها بالفصل 200 جديد من مجلة الشركات التجارية والفصل عدد 62 من القانون 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الثالث:

بناءا على إقتراح مجلس الإدارة، تقرر الجلسة العامّة العادية تخصيص نتيجة سنة 2022 على النّحو التّالي:

	المبلغ بالدينار
أرباح السنة المالية 2022	9.103.984,758
النتائج المؤجلة بعنوان السنوات السابقة	27.396.644,222
مجموع الأرباح القابلة للتخصيص	36.500.628,980
إحتياطات قانونية (لبلوغ نسبة 10% من رأس المال)	(229.679,289)
الصندوق الإجتماعي	(400.000,000)
النتائج المؤجلة في نهاية السنة المالية 2022	35.870.949,691

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

إنّ الجلسة العامّة العادية تبرئ إبراء تامّا وكاملا وبدون تحفّظ ذمة أعضاء مجلس الإدارة بخصوص ممارسة مهامّهم في مجلس الإدارة وعن نتائج أعمالهم بالنّسبة للسّنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

عملا بأحكام الفصل التاسع عشر من القانون الأساسي للبنك، تقرر الجلسة العامّة العادية تعيين السيد توفيق كاترو ممثلا للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عضوا بمجلس الإدارة خلفا للسيد عماد التركي وذلك للمدة الممتدة من 30 ديسمبر 2022 إلى 10 فيفري 2023 تاريخ تعيينه رئيسا مديرا عاما للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السادس:

تقرر الجلسة العامّة العادية:

- تسمية السيد شكري المهدي ممثلا للدولة التونسية من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،
- تجديد تسمية السيد المولدي زيان عضوا مستقلا بمجلس الإدارة،
- تسمية السيد الكامل الإينوبلي بمجلس الإدارة ممثلا لصغار المساهمين، وذلك بناءا على نتائج الإستشارة عدد 5-2022 التي قام بها البنك في الغرض،

وذلك لمدة ثلاث سنوات (2023-2024-2025) وتنتهي عضويتهم بانعقاد الجلسة العامة العادية التي ستنظر في حسابات سنة 2025.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السابع:

بعد عرض مشروع القرار المقترح من قبل مجلس الإدارة وبناء على رأي السيدة مفوضة الدولة الخاص قررت الجلسة العامة العادية تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة وكذلك المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كالآتي:

1. تحديد مكافآت حضور أعضاء مجلس الإدارة بعنوان تصرفهم خلال سنة 2022 بخمسة آلاف دينار (5000د) خام لكل عضو بمجلس الإدارة طبقا لمنشور الوزير الأول تحت عدد 28 المؤرخ في 22 جوان 2005 المتعلق بضبط مكافآت الحضور لأعضاء ممثلي الدولة.
2. تحديد المنح المسندة لفائدة رؤساء وأعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كما يلي:

- منحة بألفي دينار (2000د) صافية عن كل إجتماع لكل من رئيس لجنة التدقيق ورئيس لجنة المخاطر،
- منحة بألف دينار (1000د) صافية عن كل إجتماع لكل عضو بلجنتي التدقيق والمخاطر وكذلك لكل رئيس أو عضو باللجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة.

لا يتمتع عضو مجلس الإدارة الذي تم تعيينه رئيسا أو عضوا في أكثر من لجنة إلا بمنحة واحدة حسب اللجنة التي يختارها المعني بالأمر، وذلك بداية من سنة 2023.

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القرار الثامن:

لمجابهة حاجياته الآنية من الموارد، ترخص الجلسة العامة العادية لمجلس إدارة البنك في إصدار قرض أو عدة قروض رقاعية بالسوق المحلية في حدود مبلغ جملي لا يتجاوز 50 مليون دينار خلال الفترة الممتدة بين تاريخ الاجتماع الحالي والاجتماع المقبل الذي سوف تخصصه الجلسة العامة للنظر في نتائج السنة المالية 2023.

وتكلف مجلس الإدارة بضبط مبلغ القرض أو القروض وطريقة وشروط إصدارها.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار التاسع والأخير:

إنّ الجلسة العامّة العادية تفوّض كلّ النّفوذ وكلّ الصّلاحيّات اللاّزمة للممثل القانوني للبنك أو من ينوبه ليقوم بجميع الإيداعات والنّشر التي يقتضيها القانون.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.